المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

BOQA$H

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

مايو 2025

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

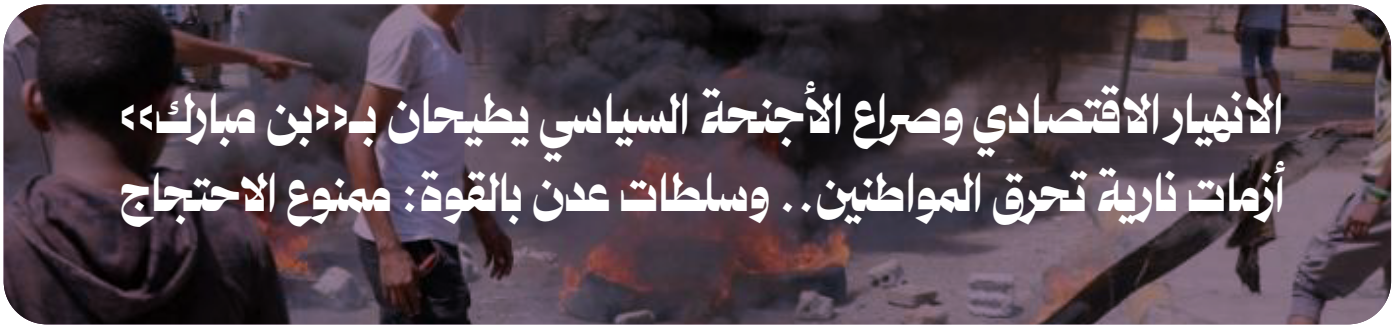

الانهيار الاقتصادي وصراع الأجنحة السياسي يطيحان بـ«بن مبارك»
أزمات نارية تحرق المواطنين.. وسلطات عدن بالقوة: ممنوع الاحتجاج

من وجهة نظر اقتصادية مُمعنة في فحص الظروف السياسية والاجتماعية، تُعد الظروف الاقتصادية التي تشـهدها اليمن في الوقت الراهن هي الأسـوأ بالنظـر إلى ما خلفته الأزمـات المتراكمة من تدهور معيـشي لا يُحتمل. هـذا التدهور فجَّـر انتفاضة في الشـارع اليمني بمدينة عدن والمحافظات المجاورة خلال شـهر مايو المـاضي، بخروج «النسـاء» في مظاهـرات احتجاجية عارمة قلبـت الطاولة على فشل الحكومة أكثر من أي وقت مضى.

فالأزمـات تأخذ في التصاعـد وعلى رأسـها انهيار الريال اليمـني مقابل العملات الأجنبيـة، وانهيار منظومتي الكهرباء والمياه، مما حمل المواطنين أعباء إضافيـة زادت مـن الصعوبات اليوميـة، دون أي احتـواء حكومي عاجـل لهذه الأزمـات. وتصدَّرت أزمة الكهرباء المشـهد بانقطاعها لقرابة 18 سـاعة مقابـل سـاعتين تشـغيل، سـواء في عـدن أو بالمحافظات الأخرى كأبين ولحج وحضرموت، مما أرهـق المواطنـين والمرافـق الخدميـة الحيويـة كالمستشـفيات ومضخـات الميـاه وغيرهـا. كمـا طاولـت الأزمة رغيـف الروتي الـذي من المفترض عـدم المسـاس بـه كونـه مـن أساسـيات عيش المواطنـين الضروريـة، في مؤشـرٍ يُنذر بمسـاوئ اجتماعيـة واقتصاديـة لا تُحمـد عقباهـا خـلال الفترات المقبلة.

وكما تتبَّع مرصد «بقـش» بيانات الصرف خلال مايو المنصرم، فإن سعر الصرف تجاوز 2550 ريالاً للدولار الواحد، وهو مستوى تاريخي اكتفت أمامه الحكومة والسـلطات النقدية بوقـف حركة البيع والشراء بالعملات الأجنبية، في الوقت الذي تقول فيـه الحكومـة إن الانهيار يعود بشـكل رئيس إلى اسـتمرار توقف تصدير النفط الذي أفقدها 65% مـن الإيـرادات. وفي المقابـل، بلغ متوسـط سـعر الصرف في صنعاء ما بين 535 و537 ريالاً للدولار الواحد، في الوقت الذي تفرض فيه سلطات صنعاء سياسات مصرفية صارمة على تعاملات السوق.

اسـتقبال رئيس الحكومـة الجديد «بـن بريك» باحتجاجات «نسائية»

في الثالث من شـهر مايو المنصـرم، أصدر المجلس الرئاسي قراراً بتعيين وزير المالية «سالم صالح بن بريك» رئيسـاً جديداً لحكومة عدن، خلفاً لرئيس الوزراء السـابق «أحمد عوض بن مبـارك» الذي قدَّم اسـتقالته قبل وقت قصير من هذا الإعلان، مـبرراً اسـتقالته بعـدم تمكينـه مـن ممارسـة صلاحياته الدسـتورية لإجراء إصلاحات ضرورية في مؤسسـات الدولة أو إجـراء التعديل الحكومي الـذي طـال انتظـاره. وجـاءت اسـتقالته عقب صراعات بين أجنحـة الحكومة الـتي عملت على عزل «بـن مبارك» الـذي قيل إنه أوقـف نفقات متعـددة لعدد من الوزارات، وهـو ما أزعج وزراءها إزاء هذه التقليصات المالية.

ورغـم تصدير «بن بريـك» إلى الواجهـة وتحميله تركةً ثقيلة من التحديات، في مهمةٍ شبه مستحيلة لانتشـال البلاد من تبعات الانهيار الشامل للعملة المحلية والخدمات والفسـاد الحكومي، إلا أن «بن بريـك» لـم يُسـتقبل بالـورود. فأمـام اختنـاق المواطنـين بشـدة إثر فشـل الحكـومي في احتواء الأزمـات، تدفقت الاحتجاجات بقـوة، وهذه المرة «النساء» هنَّ اللاتي تصدَّرن مسرح الاحتجاج.

ووُصفت أول مظاهرة نسائية بأنها الأكبر منذ قرابة 10 سـنوات، وحملت عنـوان «ثورة النسـوان»، للمطالبة بتحسين الخدمات، وبأن تتحمل حكومة عدن مسـؤولياتها الكاملة، كما طالـبن بإنهاء بيع الكهرباء التجارية في عدن (كما سـيتم التطرق إليه في الأسـطر التالية من هذا التقريـر)، وكذلك حل أزمات المياه والغلاء واضطرابات التعليم المستمرة بسبب تجاهل حقوق المعلمين. كما طالبت النساء بحقهن في الحصول على الرعايـة الصحية اللائقة والتعليـم الجيـد لأبنائهـن، ووضع حـد للتدهور المتسارع للعملة المحلية الذي أثقل كاهل الأسر.

وإثر خروج النسـاء في المظاهـرات (وانتقال عدوى التظاهـر النسـائي إلى محافظـات أخـرى)، خرج الرجـال في احتجاجات مماثلة بسـاحة العروض، مما عبَّر عن تسـابقٍ بين الجنسـين لتقديم رسالة الرفـض الشـعبي العـام إزاء تدهـور الأوضـاع الاقتصاديـة، رافعـين شـعارات ضـد الحكومة وإهمالها الموصـوف بالمتعمد تجاه حل القضايا التي تمـس كل مواطن. ولم تخلُ احتجاجات الرجال من قمع القوات الأمنية ولجوئها لإطلاق النار.

ورغـم أن رئيـس الـوزراء بـن بريـك بـدأ مهامه بالإعراب عـن «إدراك حجم معانـاة أهلنا في عدن والمحافظـات المحـررة»، إلا أن الحكومـة مازالت متهمةً بإطلاق الوعود والاكتفاء بها فقط، والبحث عـن المصالح الخاصـة وترتيب أوضـاع القيادات فقط على حساب الشـعب اليمني، مع العجز عن تطبيـق أقل الحلول الممكنة لتـلافي تفاقم الأزمات وعلى رأسـها مشـكلة الكهرباء التي تشـتد خلال ارتفاع درجات حرارة الصيف.

وقـد لَـزِم «بـن بريـك» السـعودية منـذ توليه المنصب، طالباً منها تقديم الدعم المالي للحكومة لتفادي انـزلاق الأوضاع نحـو مزيد مـن التدهور، ووفقاً لصحيفة عكاظ السعودية، قال بن بريك إن «الدعم السعودي خلال المرحلة الأخيرة، الذي بلغ نحو 5 مليـارات دولار، وآخره تمويـل عجز الموازنة بمبلغ 1.2 مليار دولار، مثّل أهمية كبيرة وسـاهم في الحد من سرعة تدهور الاقتصاد والعملة».

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

ووسط الفتور الخليجي المشهود على مدار الأشهر الماضية تجاه تقديم دعم مـالي تطلبه الحكومة، دعا بن بريـك الريـاض إلى تأمين الدعـم المالي العاجل، ووصف مصدر حكومي لقاءات بن بريك في العاصمة السعودية، بما في ذلك مع وزير الدفاع السعودي، بـ«المثمرة والمشـجعة». رغم ذلك، لا تخفي هذه اللغة الدبلوماسـية حقيقة التحديات الجسيمة التي تواجهها الحكومة في الحصول على تعهدات دعـم قوية ومسـتدامة، فالحديث عن «حـرص الأشـقاء في المملكة على دعـم اليمن» يتناقض مع الشعور المتنامي في الشارع اليمني بأن دول «التحالـف» بدأت برفع يدهـا تدريجياً عن الملـف الاقتصادي، أو علـى الأقل ربـط أي دعم مسـتقبلي بشـروط أكثر صرامـة، خصوصاً بعد تقديم المِنح والودائع السابقة وإهدارها من جانب الحكومة وسـوء إدارة هذه الأمـوال وعدم تحقيق تحسن على أرض الواقع.

كل ذلك أدى إلى الفتور الخليجي وسـط استشراء الفساد الذي نخر مؤسسـات الدولة اليمنية على مدى سـنوات، فمليارات الدولارات التي ضُخت على مـدى سـنوات الحـرب، كدعـم اقتصادي وإنسـاني، لم تنجح في تحقيق تعافٍ مسـتدام، ما أدى بالنتيجة إلى استنزاف الثقة في الحكومة وتردد المانحـين في تكرار تجـارب سـابقة دون ضمانات حقيقية بحسن الإدارة والشفافية.

وانتهى شـهر مايو بتقديم وعد من رئيس الوزراء بالعمل على إيجاد الحلول وحشـد كافة الإمكانات لاحتـواء التدهور الاقتصـادي والخدمي وتخفيف المعاناة المعيشـية من خـلال الوفـاء بالأولويات العاجلة، وأشـاد بـن بريك بـ«دور الأشـقاء في السـعودية والإمـارات في اسـتمرار وفـاء الدولة بالتزاماتهـا الحتمية والتطلعـات إلى مضاعفـة الدعم من شركاء اليمن».

قرار أمني: منع الاحتجاجات باستخدام القوة

مـع تكرار الخـروج الاحتجاجي للنسـاء والرجال، أُعلن عن منع التظاهر في عـدن وحظر الخروج في الاحتجاجـات السـلمية بالأسـاس. جـاء منـع التظاهـر في الوقـت الذي كان المواطنـون بانتظار تجـاوب الحكومة مـع المطالـب. وقد أتـاح قرار السـلطات للعناصـر الأمنية اعتقـالَ المحتجين واسـتخدام القوة ضدهم، وهو ما ضاعف موجة السـخط ضـد الحكومـة، رغـم أن «المجلـس الانتقـالي الجنـوبي» -الذي يتولى زمام السـلطة الأمنية- كرَّر قوله بأنه يدعم التظاهر السلمي.

هـذا الحظر، الـذي اعتُبر غـير قانـوني، دفع اتحاد نقابـات العمـال إلى إعـلان «ثـورة عماليـة» لتصحيـح الأوضـاع الكارثيـة في جنـوب اليمن خاصة في عدن. واعتباراً من 25 مايو، تم الترتيب لما سُـمي «آليـة برنامـج الثورة»، ودعـا الاتحاد للخـروج في هـذه الثـورة لـ«تصحيـح الأوضاع واسـتعادة الكرامـة». وكان الاتحـاد -الذي تبنّى العديـد مـن الاحتجاجـات- طالـب في بيانات سـابقة بصـرف الرواتـب بانتظـام ودون تأخير، وهيكلة الأجور وإعادتهـا إلى قيمتها الحقيقية بما يتناسـب مـع انهيـار العملـة وغلاء الأسـعار، وتحسـين الخدمات ووقف تدهور العملة المحلية ووضع برنامج اقتصادي شـامل لمعالجة الأزمات الاقتصادية.

ويُعد قـرار منع التظاهر باسـتخدام القـوة نهجاً جديـداً لإسـكات الأصـوات الرافضـة للتدهور الاقتصـادي العميـق، وعلـى حـد تعبـير المحلل الاقتصادي «أحمد الحمادي» فإن السلطات التي فشلت في القيام بأدنى واجباتها في خدمة المجتمع، اختارت في النهاية اسـتهداف المجتمع وإسـكاته بالقـوة عندما يعـبّر عن ألمـه ومعاناتـه من هذه الأوضاع.

وفي حديـث لـ«بقش»، أضاف الحمـادي أن قرار قمـع الاحتجاجـات لـن يـؤدي إلا إلى حالـة من الاضطراب الاجتماعي الـذي يزيد من تعقيدات الواقـع، معتبراً أن إعـلان الاتحاد العـام لنقابات العمال عن «ثـورة عمالية» يأتي في هذا السـياق ويتحـدى السـلطات الأمنيـة وقوتهـا النارية بالاحتجاج السلمي المشـروع الذي تريد الحكومة إسقاطه.

وعلى الرغـم من قرار منـع التظاهر، صـدر بيان شديد اللهجة موقَّع باسم «ماجدات نساء عدن» تحدَّى السلطات وقال إن صبر نساء أسر عدن نفد، وإن خروجهـن لم يكن من أجـل «فتات الرواتب ووعود الساسة»، بل من أجل الحقوق الأساسية التي باتـت حلماً بعيـد المنـال. وجـاء في البيان: «خرجت المـرأة العدنية من أجـل الكهرباء والمياه والصحة والتعليم والأمن، عدن تنزف وجعاً، ومن يسكت عن هذا الوجع فهو شريك في الجريمة».

ولم يسـتثنِ البيان أيـاً من السـلطات القائمة، حيث اتهـم بشـكل مباشـر السـلطات المحلية والمجلس الانتقالي والحكومة الشرعية، بالخذلان والصمت والتواطؤ، وحذرت النسـاء من أنهن لن يعدن إلى منازلهن قبل تلبية المطالب. كما طالبن المجتمـع الدولي والأمم المتحـدة بالتدخل العاجل «لحماية حقوق الإنسان في عدن» والضغط على جميـع الأطـراف لتحقيـق المطالب المشـروعة، واختتمت «ماجدات نساء عدن» بيانهن بالتأكيد على أن صوتهن لن يُقمع، وأن معركتهن ستستمر «حتى تستعيد المدينة حقوقها وكرامتها».

وعـبرت منظمـات عـن رفضها الحظر الشـامل للاحتجاجات الشـعبية، باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي المكفول دستورياً، بينما لا تزال عدن وباقي محافظـات الحكومة تصـارع نفـس التحديات الاقتصاديـة القاسـية التي تخنقها منذ سـنوات طويلة، وتأخذ في التفاقم.

ومـن جهته حمَّـل المجلـس الانتقالي مسـؤولية تدهـور الخدمـات والوضـع الاقتصـادي لـ«الحكومـات المتعاقبـة» التي تدعمهـا المملكة العربية السـعودية، قائلاً إن هـذا التدهور يمثل اسـتمراراً لحالة العجز والفشل التي اتسم بها أداء الحكومات المتعاقبة، واعتبر أن ذلك يعكس حالة الاسـتهداف الممنهـج لعـدن والجنـوب عموماً، ونتيجـة لغيـاب الرقابـة والتقييم والمحاسـبة، وضعـف أداء المؤسسـات الحكوميـة تجـاه المواطنين.

أزمة رغيف تاريخية.. القرص الواحد بـ125 ريالاً

مـع انهيار قيمة العملة المحلية دون أي معالجات، رفعت جمعية المخابز والأفران سـعر قرص الروتي مـن 100 إلى 125 ريـالاً، بعد أسـبوع مـن رفع إضـرابٍ كانت المخابـز والأفران دخلـت فيه وتم إنهاء الإضراب بناءً على اتفاق بين الجمعية ووزارة الصناعـة والتجـارة قضى ببيـع الـروتي بالكيلو للمواطنـين بسـعر 2000 ريال (أي 100 ريال لقرص الروتي وزن 50 جراماً، بزيادة 30 ريالاً عن السعر الرسمي السابق البالغ 70 ريالاً).

الزيادة الجديدة من 100 إلى 125 ريالاً (أي بزيادة 70% مقارنةً بسـعر 70 ريالاً السابق) عمد إليها مالكـو الأفران والمخابز وسـط ارتفـاع مدخلات الإنتـاج من دقيـق ووقود (ديـزل وغـاز) ومواد أساسـية أخرى. ويتراوح سعر كيس الدقيق (50 كيلوجرامـاً) في عـدن بـين 50 و54 ألـف ريال حسـب رصد «بقـش»، ممـا يزيد من أسـعار صناعـة الروتي والخـبز، وهـو ما طالب بشـأنه المواطنـون بتدخُّـل حكـومي عاجـل ومراجعـة التسعيرات.

ومـن جهتها قالـت وزارة الصناعـة والتجارة إنها أجـرت حمـلات رقابيـة ميدانيـة علـى الأفران والمحـال التجاريـة، وقامـت بضبـط مخالفات وإغلاق أفـران بتهمة مخالفة الوزن والتسـعيرة، دون أن تذكر الوزارة التسعيرة الراهنة أو التسعيرة الرسمية لرغيف الروتي.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

وتزيد أزمة الروتي من الأعباء المعيشية للمواطنين وتشكل مضاعفة سعر هذه السلعة الحيوية معاناة إضافية، إذ يُمثل الروتي وجبة أساسية لا غنى عنها وخصوصاً بالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود والفقراء والمُعدمين، الذين يشكل الخبز العنصر الرئيس في غذائهم اليومي، ولسان حالهم هو الخوف من أن يصبح الخبز يوماً بعيد المنال بسبب أحوالهم المالية الهشة أو المُعدمة.

أزمة الروتي جسَّدت الفشل الذريع في إدارة الملف الاقتصادي والخدمي، فبدلاً من العمل على استقرار سعر الصرف وتأمين إمدادات القمح والوقود بآليات دعم واضحة، وفرض رقابة حقيقية تمنع الاحتكار والمضاربة بشكل ملموس، تُركت الأمور لتصل إلى هذا الحد الذي يهدد لقمة عيش المواطن بشكل مباشر، بينما يبقى الاعتماد على الحلول الترقيعية وتجاهل الأسباب الجذرية للأزمة سبباً في مزيد من التدهور نحو حافة اليأس.

كارثة أسعار في الطريق.. رفع الدولار الجمركي إلى 1500 ريال.

في وجه آخر من وجوه الأزمة المعيشية الجاثمة وسط العجز النقدي الحاد، كُشفت معلومات في مايو الماضي عن وضع «حكومة عدن» لمساتها الأخيرة لاتخاذ قرار كارثي برفع سعر الدولار الجمركي على كافة المواد المستوردة في المنافذ البحرية والجوية والبرية، من 750 ريالاً إلى 1500 ريال للدولار الجمركي الواحد، بنسبة زيادة 100%.

وتحدَّث عن ذلك الصحفي فتحي بن لزرق، رئيس تحرير صحيفة عدن الغد، قائلاً إنه حصل على هذه المعلومات من مصادر خاصة لم يسمها، وإن هذا القرار يأتي بهدف توفير نقد إضافي لخزينة الدولة.

القرار الكارثي سيتسبب في إحداث كارثة مجتمعية ضخمة، كونه سيرفع بشكل مهول أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية. ووفق متابعة بقش لهذا الملف الحساس، كانت حكومة عدن في العام 2021 رفعت سعر الدولار الجمركي من 250 ريالاً إلى 500 ريال، ثم في عام 2023 رفعته من 500 إلى 750 ريالاً. وتسببت هذه القرارات في انتقادات حادة للحكومة التي لم تجد سبيلاً لإنقاذ وضعها سوى تحميل المواطنين أعباء مالية إضافية، وفي الوقت الراهن تجري التحذيرات من رفع الدولار الجمركي إلى هذا الحد، 1500 ريال، لكونه سيسبب انفجاراً معيشياً هائلاً، بينما يطالب المواطنون الحكومة بحل الأزمات المعيشية لا مفاقمتها.

ووفقاً للصحفي بن لزرق، فإن هذا القرار ليس في محله وليس التوقيت توقيته، و«سيدفع الناس إلى ثورة مباشرة مع الجميع، وكان الأولى على الأقل اتخاذ قرار الرفع بخصوص الكماليات واستثناء السلع الأساسية من كارثية هذا القرار».

من جهته قال سليم مبارك، الذي يعمل مصرفياً ومحللاً مالياً في عدن، لمرصد «بقش»، إن مثل هذه الخطوة قد تحدث بالفعل، مشيراً إلى أن «بنك عدن المركزي» اضطر إلى نفي اللجوء إلى طباعة العملة المحلية والتمويل عبر أي مصادر تضخمية (كما سنتناول في هذا التقرير). لكن الحكومة واقعة في أزمة فعلية في الوقت الذي يرفض فيه الداعمان الخليجيان، السعودية والإمارات، تقديم أي إسعافات مالية، وهو ما سيضطر بالحكومة في النهاية إلى وسائل أخرى، أبرزها رفع الدولار الجمركي في كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية.

ووصف مبارك مثل هذه الخطوة، في حال تحققت، بأنها «ضربة قاسية لكل مواطن ضحية لفشل الحكومة» وتؤكد فشل الحكومة في إدارة الملف الاقتصادي وعدم أهليتها لإيجاد حلول فاعلة وبعيدة عن المساس بمأساة المواطنين ومعاناتهم الحقيقية التي لا يشعر بها المسؤولون القابعون في الخارج

أهالي «تعز» عطشى: أزمة مياه متضخمة وتخاذل حكومي

ليس الظلام وحده الذي يعكر حياة اليمنيين، بل العطش أيضاً. ففي مايو الفائت كانت محافظة «تعز» نموذجاً لأزمة مياه متفاقمة مع نضوب الاهتمام الحكومي بأساسيات العيش، فقد احتدت الأزمة في المدينة بسبب إهمال الحكومة وانهيار البنية التحتية والمؤسسية وتوقف مشاريع المياه الحكومية التي عجزت بالأساس عن تلبية احتياجات السكان حتى قبل اندلاع الحرب، في حين تعطلت خطوط الإمداد من الحقول الرئيسة خلال الفترة الأخيرة.

في مدينة تعز أصبح الحصول على لترات صالحة للشرب أمراً صعباً للغاية، بل بات حلماً لا يتحقق إلا بشق الأنفس وقطع المسافات الطويلة للوصول إلى خزانات السبيل. وعلم مرصد «بقش» أن المواطنين محدودي الدخل يضطرون لقطع المسافات الطويلة والوقوف لساعات من أجل تعبئة ما لا يزيد عن دبَّتي مياه، ما يعادل 40 لتراً، حيث يتحجج المسؤولون عن بيع المياه بندرتها ويحدون من الكميات المعطاة للأسر، وبأسعار باهظة، ومنهم من يعود خالي الوفاض دون تعبئة بسبب نفاد المياه.

وفي حين أصبحت أزمة المياه في تعز قضية رأي عام، بلغ سعر وايت الماء أرقاماً فلكية تصل إلى 60 ألف ريال وسط انهيار قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، رغم أن السلطة المحلية أعلنت في منتصف مايو عن تحديد تسعيرة تعبئة ماء الوايتات بـ6 آلاف ريال (مقابل ألف لتر) و35 ألف ريال (مقابل 6 آلاف لتر).

ويبلغ متوسط استهلاك الأسرة المتوسطة من المياه إلى ما لا يقل عن 100 لتر يومياً. وبينما يعصف الأسى بالمواطنين، فإن لسان حالهم هو كيف يمكنهم العيش بدون ماء، وما السبيل إلى وضع حد لاستغلال أصحاب الصهاريج الأزمة والتحكُّم برفع الأسعار دون ضمير، ودون رقابة رسمية رادعة.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

ووفقاً لتقرير للسلطة المحلية، فإن تفاقم أزمة المياه جاء وسط الأضرار الجسيمة التي لحقت بالشبكة المحلية للمياه المغذية من حوض الحوجلة، الذي يعتبر المصدر الأساسي تاريخياً لتزويد المدينة بالمياه، جراء سنوات الحرب الطويلة، إضافةً إلى شحة الأمطار، ما أدى إلى انخفاض منسوب المياه وجفاف آبار منطقة الضباب السطحية التي كانت تساهم في تغطية جزء من احتياجات المدينة.

كما نجمت الأزمة عن تعثر مشروع آبار عزلة «طالوق» التابعة لمديرية «المسراخ»، وعدم جاهزية أجزاء كبيرة من الشبكة الداخلية للمياه في المدينة وتضررها بسبب الحرب، إلى جانب قصور في عمليات الصيانة والإصلاح خلال السنوات الماضية، مما جعل تغطية الشبكة تقتصر على نسبة ضئيلة من الأحياء السكنية. كما أقر تقرير السلطة المحلية بوجود صور واختلالات في إدارة التحكم والترشيد للموارد المائية من قبل مؤسسة المياه والصرف الصحي، واستغلال بعض مالكي الآبار الخاصة للأزمة عبر رفع أسعار تعبئة وايتات المياه.

وكانت مدينة تعز تعتمد على أربعة حقول رئيسية دُمرت، ولم يتبق سوى الحقل الإسعافي داخل المدينة، الذي يغطي أقل من 20% من الاحتياج حسب معلومات «بقش»، ووفقاً لإدارة مؤسسة المياه والصرف الصحي بتعز فإنه يتم العمل على استكمال مشروع مياه الضباب، الممول من الإمارات، ويتضمن حفر 10 آبار، ومد خطوط ناقلة بطول 14 كيلومتراً، إضافة إلى خزانات ومحطة ضخ تعمل بالطاقة الشمسية، لكن هذا المشروع الذي يُتوقَّع إنهاؤه خلال 8 أشهر، لا يغطي إلا نحو 20% من الاحتياج الكلي، فيما لا يزال الوضع هشاً مع عجز مائي تجاوز 60 حتى ما قبل الحرب. كما لم يُنفذ، حتى الآن، مشروع تحلية مياه البحر الذي كان من المفترض أن تدعم تنفيذه السعودية.

ومن جانبها أعلنت حكومة صنعاء التي تسيطر على مدينة الحوبان، عن إمداد مدينة تعز بالمياه وسط الأزمة الخانقة في مياه الشرب، وذلك من الحوبان إلى خزانات مؤسسة المياه في المدينة، في حين اتهمت السلطات المحلية «الحوثيين» بمنع تدفق المياه من حوضين خاضعين لسيطرتهم، مقابل اتهام مواطنين للسلطات نفسها بأنها لم تقم بفعل شيء لتطوير بنية المياه التحتية.

وقال محافظ تعز «نبيل شمسان»، بعد أن لجأت السلطة المحلية إلى الأمم المتحدة لبحث الحلول، إن مدينة تعز تعاني شحاً شديداً في المياه نتيجة تأخر هطول الأمطار، في ظل استمرار سيطرة «الحوثيين» على مصادر وأحواض المياه الرئيسية التي تغذي المدينة، مضيفاً أن الآبار المتوفرة سطحية وتعتمد بشكل كلي على موسم الأمطار، وأن السلطة المحلية تحرص على إيجاد حلول دائمة ومستدامة لمعالجة هذه الأزمة.

وعلى سبيل مواجهة الوضع الحرج، بدأت السلطة المحلية بتنفيذ معالجات فورية، شملت إيقاف تعبئة وايتات المياه من آبار المؤسسة وإعادة الضخ إلى الأجزاء الجاهزة من الشبكة الرئيسية وتغذية خزانات السبيل العامة، كما تم تكليف مؤسسة المياه برفع كفاءة الضخ وتوسيع تغطية الشبكة وإصلاحها، مع إنشاء خمس نقاط تجميع مركزية للمياه لتغذية الشبكة وخزانات السبيل وتعبئة الوايتات بشكل مؤقت بسعر رسمي محدد.

وتمتد الأزمة خارج مدينة تعز، إذ تشهد مدينة المخا الساحلية بدورها أزمة مياه متفاقمة، ويشكو سكانها من الأزمة وغياب الحلول الحكومية من جانب السلطات المعنية التابعة لعضو المجلس الرئاسي طارق صالح، المدعومة من الإمارات. ووفقاً لتأكيدات السكان، فقد توقف مشروع المياه في المخا حديثاً، وفي حال عودته فإنه يعود بشكل ضعيف ولساعات قليلة فقط لا تغطي الاحتياجات الملحة للأسر يومياً.

وفي المخا، وصل سعر الوايت الواحد (1000 لتر) إلى قرابة 8 آلاف ريال، وهو ما يضاعف الأعباء المالية على الأسر التي تشكو بالأساس من تأخر الرواتب على ضآلة قيمتها كونها لا تكفي لتلبية أدنى الاحتياجات اليومية والأساسية.

أزمة المياه في محافظة تعز تعكس واقعاً مقلقاً تتدهور فيه البنية التحتية وترتفع فيه تكاليف المعيشة، وتزداد الخدمات سوءاً وحياة الناس سواداً، وهو ما يجعل الناس واقعين في دوامة لا نهائية من الأزمات، في حين أن استدامة أي حلول مرهونة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الأوسع ومعالجة أسباب الأزمات من جذورها.

ثقب أسود في اليمن: أزمة الكهرباء واجتياح المحطات التجارية

أصبحت الكهرباء ثقباً أسود في حياة اليمنيين، يفتح باب استغلال المواطنين ومأساتهم وحاجتهم إلى الكهرباء التي يتراوح انقطاعها بين 10 ساعات و18 ساعة. فمع استمرار أزمة انقطاع الكهرباء، غزت محطات الكهربائية التجارية «الخاصة» مدينة عدن بشكل غير مسبوق، وسط انهيار منظومة الكهرباء الحكومية، وعبَّر المواطنون عن رفضهم دخول المحطات التجارية إلى الخدمة، وضرورة إصلاح المنظومة الحكومية وتأهيلها والتحول عن الاعتماد على الوقود المكلف مثل الديزل، وتقديم الكهرباء بأسعار مناسبة كخدمة أساسية من مسؤوليات الدولة.

عمد تجار إلى تدشين مشاريع خاصة لبيع الكهرباء في عدة أحياء بعدد من المديريات، وقوام هذه المشاريع تركيب شبكة كهربائية خاصة تصل إلى منازل المشتركين، ويعتبر هؤلاء التجار أن خطوتهم هذه تمثل حلاً ولو كان مؤقتاً للظلام الذي تغرق فيه المدينة. ورأى محللون أن تزايُد انتشار محطات الكهرباء في عدن هو «غزو منظم» لا يحل مشكلة المواطنين بل يزيد الأعباء على كاهلهم، ويؤكد الفشل الحكومي في تلافي أزمة الكهرباء وإمداد المواطنين بالخدمات التي هي حق لهم بأسعار زهيدة.

مع انتشار محطات الكهرباء التجارية بعدن، وصل سعر عداد الكهرباء التجارية الصغير إلى 500 ريال سعودي، ما يعادل 132 ألف ريال، بينما تجاوز سعر العداد الكبير ألف ريال سعودي، ما يعادل 265 ألف ريال. وحددت شركات كهرباء خاصة سعر الكيلو وات الواحد بـ 1.5 ريال سعودي، أي قرابة ألف ريال. وأفاد مواطنون «بقش» بأن عقد الكهرباء الخاصة يتضمن التزامات مالية شهرية على المشتركين، إضافةً إلى شروط جزائية في حال التأخر عن السداد أو محاولة تقليل الأحمال، وهو ما طرح تساؤلات حول طبيعة العقود وآثارها الواسعة على الفئات الأضعف من محدودي الدخل.

من جانبها قالت وزارة الكهرباء بحكومة عدن إنها اطلعت -بأسف شديد- على وثيقة صادرة عن جهة تجارية خاصة تُدعى «مؤسسة الكهالي للتجارة والمقاولات والتوكيلات وتأجير وبيع الطاقة»، تتضمن توقيع عقود تجارية مباشرة مع المواطنين مقابل مبالغ مالية وشروط مجحفة، دون أي ترخيص أو موافقة رسمية من الوزارة أو المؤسسة العامة للكهرباء أو أي جهة مختصة في الدولة. واعتبرت الوزارة أن هذه التصرفات عبثية وتستغل حاجة المواطنين للكهرباء في ظل ظروف صعبة، محذرةً من مغبة الزج بالناس في عقود غير قانونية لا تستند لأي شرعية، فالكهرباء خدمة عامة سيادية لا يجوز التصرف بها خارج الأطر القانونية والمؤسسية وفقاً للوزارة.

وهذه العقود باطلة وغير معترف بها، حسب وصف الوزارة، مشيرة إلى أنها ستتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد كل من يثبت تورطه في هذه التجاوزات، وحملت المسؤولية الكاملة لأي جهة أو شخص يحاول التصرف في بيع أو تأجير خدمة الكهرباء دون موافقة رسمية، أو يسعى لتأسيس واقع مخالف للقانون بقوة المال أو النفوذ أو الاستغلال.

ويطالب المواطنون في عدن بأن تتحمل الجهات المختصة مسؤولية الرقابة والتدخل لحل الفوضى الحاصلة، بشكل حقيقي وملموس بعيداً عن البيانات والإدانات، ويدعون إلى تطبيق معايير السلامة والأمان، والعمل أيضاً على إسعاف الكهرباء الحكومية التي تستند عليها المدينة بالأساس.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

نفط وغاز اليمن

سلسلة صراعات على النفط اليمني.. قطاعا «العقلة» و«جنة» أنموذجاً

في قطـاع النفـط اليمـني يتواصـل مسلسـل الصراعـات والأزمـات الماليـة والإداريـة والتشـغيلية في الحقـول الاسـتراتيجية، وعلى رأسـها أزمة تشـغيل قطـاع «العقلـة» (S2) النفطـي في محافظة «شـبوة»، فاعتباراً من 31 مايـو الفائت انتهى عقد عمل العاملين في القطاع المشـغل مـن قبـل مكتـب شـركة «أو إم في» النمسـاوية في اليمن، إثر انسحاب هذه الشركة مـن القطاع بمبرر انعدام الإيـرادات وما نتج عنه مـن تدفقـات نقديـة سـلبية خـلال العامين الماضيـين، دون أن تتطـرق إلى مسـتحقات الموظفين.

رئيس الوزراء، سـالم بـن بريك، أصـدر توجيهاً لوزيـر النفط بتسـريع تشـكيل لجنـة حكومية جديـدة لإدارة قطاع (S2) اعتبـاراً من 01 يونيو 2025، علـى خلفية قرار الشـركة النمسـاوية الانسـحاب من تشـغيل القطاع الاسـتراتيجي.

وأشار التوجيه إلى تشـكيل مجلس إدارة للقطاع يضم ممثلين من وزارة النفط، والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز، والسلطة المحلية بمحافظة شبوة، وهيئة استكشـاف وإنتاج النفط، على أن يتولى المجلس إدارة القطاع وإعادته للإنتاج خلال شـهر يونيو وتوظيـف النفط المنتج في تشـغيل محطة الكهرباء الرئيسة بمدينة عدن.

نصـت التوجيهـات بالتفـاوض مـع الشـركة النمسـاوية لبـدء الإجـراءات وإدارة العمليـات البترولية بشـكل نهائي من قبـل وزارة النفط، وفي السـياق نفسـه، وجـه رئيـس الوزراء شـركتي «صافر» و«بترومسيلة» بمواصلة إرسال أقصى كميـات ممكنة من النفـط الخام يومياً بشـكل منتظم.

هل تتمكن الحكومة من تشغيل «العقلة»؟

علـم مرصـد «بقـش» أن لجنة اسـتلام قطاع العقلة برئاسـة «صالـح باعوضـة» مؤلفة من عضويـة كل مـن القائم بأعمـال رئيـس هيئة استكشاف وإنتـاج النفط، ومديـر عام مكتب الوزارة بمحافظة شبوة، وممثل عن شركة صافر، ومديـر عـام يمننة الوظائـف، ومدير عام المكامن بهيئـة استكشـاف وإنتـاج النفـط، ومدير عام الاسـتثمارات بالمؤسسـة اليمنية العامة للنفط والغاز، وممثل عن شركة بترومسيلة، وممثل عن السـلطة المحليـة بمحافظة شـبوة، وممثل عن شركة وايكوم.

ومن المفـترض أن تقوم اللجنة بإعداد آلية وخطة عمل للاسـتلام المبدئي للقطاع من شـركة «أوإم في» وتسـليمه للوزارة مؤقتاً، وحـتى يتم البت في تسـلم إدارة وتشـغيل القطـاع لجهـة مؤهلة، وبالتنسـيق مع الشـركة بما يضمن استلام كافة الأصول والمـواد والمنشـآت التشـغيلية لقطاع العقلة.

لكن مختصين نفطيين شـككوا في قـدرات وزارة النفط بحكومة عدن والجهـات المختصة التابعة للـوزارة، علـى اسـتلام قطـاع العقلـة النفطي وتشغيل عملياته الإنتاجية بدلاً من شركة «أوإم في». إذ يـرون أن هنـاك إخـلالاً بمبـدأ الإعداد المسبق والاسـتلام القانوني، وهو ما يجعل عملية استلام قطاع هام بحجم قطاع العقلة غير مقبول، خلال أيام قليلة فقط.

الخبـير الجيولوجي «عبدالغني جغمـان» قال إن هذا الاسـتعجال يؤكـد بيع الوهـم للمواطنين، ويفتقر إلى أي تخطيط فني أو قانوني أو تشـغيلي، ويخالـف القواعـد الدولية في نقل ملكيـة وإدارة الأصول ذات الطابع الاستراتيجي.

وتسـاءل حول المسـؤول عن تقييـم الأداء الفني والتشـغيلي للقطاع خلال فترة تشـغيل OMV، وأضـاف: «أيـن نتـائج تقارير مراجعـة العقود، والتقاريـر الماليـة والفنية وفحـص الالتزامات المالية، والبيانات البيئية والتقنية؟». وأشار إلى أنه تـم تغييب الكفاءات والكـوادر الميدانية التي عايشت تشغيل القطاع لعقود، دون مبرر واضح، في مخالفة صريحة لمبادئ الحوكمة الرشيدة، وأن اللجنة المشـكّلة تضم شـخصيات غير ميدانية، وغالبيتها من قيادات إداريـة تفتقـر للخـبرة التشـغيلية والقدرة على تقييـم الأصول الفنية المعقدة.

وتغيب الخطة الواضحة لاستلام تشغيل قطاع العقلة، إذ لم يتم الإعلان عن أي خطة زمنية أو آلية فنية واضحة لتنفيذ الاستلام الأولي، ولا وجود لجدول زمني يحدد مراحل العمل من البداية وحتى الاستلام النهائي، كما ليس من المعروف متى تبدأ أعمال اللجنة فعلياً، وكم ستستغرق من وقت، ومتى يكون الاستلام النهائي. ومن جانب آخر ثمة شكوك حول حالة الالتزامات التعاقدية، ومستندات الفوترة والسداد، وعمليات التدقيق السابقة وآلية الفحص.

كما شكك مختصون في كفاءة الحكومة لتشغيل قطاع العقلة، خصوصاً أن شركة «أوإم في» ذاتها فشلت لفترة طويلة في إنعاش العمليات، وشاب أعمالها الكثير من ممارسات الفساد. وتشير تقارير مرصد «بقش» السابقة إلى أن «أوإم في» استأنفت إنتاجها وتصديرها للنفط الخام من حقل العقلة بعد توقف دام لأربع سنوات، وانخفض إنتاجها إلى 10 آلاف برميل يومياً من 15 ألف برميل قبل الحرب.

وكان إنتاج النفط في اليمن يتراوح قبل الحرب بين 150 إلى 200 ألف برميل يومياً، لكنه تراجع على نحو حاد بسبب الإغلاق المتواصل للموانئ وخروج الشركات الأجنبية، مما انعكس على الإيرادات الحكومية. وكان حجم النفط المثبت القابل للاستخراج في حقل العقلة -المكتشف سنة -2006 يقدر ما بين 50 - 173 مليون برميل، مما يجعله واحداً من أهم قطاعات النفط في البلاد.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

نفط وغاز اليمن

صراع على نقل النفط من «العقلة»

بينما أصبحت حكومة عدن أمام اختبار تشـغيل قطـاع «العقلـة»، دخلـت الشـركة اليمنيـة للاستثمارات النفطية والمعدنية «وايكوم» على خط القضية، وعبَّرت عـن اعتراضها على خطوة جديـدة تتمثـل في نقـل نفـط قطـاع العقلة إلى محافظة عدن مباشـرة، وطالبـت بنقل كميات النفط المخزنـة من العقلة إلى قطـاع (4)، لكون ذلك أسهل من الناحية المالية واللوجستية.

شركة «وايكوم» قالت في خطاب موجه إلى وزارة النفط إن رئاسـة الـوزراء وجهت بنقـل كميات النفـط المخزونة في خزانات قطاع العقلة (المقدرة بنحـو 116 ألـف برميـل) إلى منشـآت قطاع 4 المجاور، بمعدل يومي يبلغ 4 آلاف برميل، ومن ثم ضخها عـبر أنبوب نقـل النفط الخـام إلى ميناء رضـوم النفطي في النشـيمة، ونقلهـا إلى محطة الرئيس بعدن.

ثم تفاجأت وايكوم بطلب تسـهيل نقل الكميات النفطية عبر القواطر إلى عدن مباشـرة، دون أخذ توجيهات رئيس الوزراء بعين الاعتبار، مع تجاهل كامل للشـركة اليمنيـة للاسـتثمارات النفطية والمعدنيـة، وطلبت الشـركة بأن تصـدر الوزارة توجيهـات بنقل النفط الخام إلى منشـآت قطاع (4) المجاورة، وتحديداً إلى محطة الضخ المركزية.

بررت شـركة وايكـوم طلبها بأن محطـة الضخ المركزية في قطاع (4) قادرة على استقبال كميات كبيرة من النفط، حيث تم تشييد محطتي تفريغ في وقت سابق، استُخدمت محطة التفريغ الأولى لتفريـغ نفط قطاع العقلة وقطـاع (9 كالفالي)، بينما اسـتُخدمت المحطـة الثانيـة لتفريغ نفط شركة صافر.

وكانت تُضـخ عبر خط أنبوب نقـل النفط الخام الرابط بين محطة الضخ وميناء التصدير كميات تُقـدَّر بـ27 ألف برميـل يومياً، والقـدرة الحالية للأنبوب أعلى من ذلك حسـب قراءة بقش، ولأن ضـخ كميات النفـط هذه عبر منشـآت قطاع 4 وخط الأنابيب أمر سيسهم بشكل فعال في حماية الأنبوب من التآكل الناتج عن الرواسـب المتراكمة أثناء توقف الضخ أو عند ضخ كميات قليلة، فإن ذلـك يعـني الحفـاظ علـى جهوزيـة الأنبـوب لاستئناف التصدير الخارجي في المستقبل.

وأوضحت الشركة: «حيث إن ضخ كميات نفط كبيرة وبشـكل مسـتمرة عبر أنبوب نقـل النفط الخام سيؤدي إلى الحفاظ عليه من التآكل». كما يقلل نقل النفط مـن قطاع العقلة إلى قطاع (4) عـبر القاطرات مـن النفقـات الماليـة، مقارنة بالنقل مباشـرة مـن العقلة إلى عـدن. وطالبت وايكوم وزارة النفط بالوقـوف إلى جانبها وإصدار توجيهات بتمكين الشـركة من استلام الكميات مـن قطـاع العقلـة وضخهـا عـبر الأنبـوب إلى النشـيمة، لكن وزارة النفط لم تـرد على طلبات وايكوم ولم تعلق رسمياً على الأمر.

نفاد المخزونـات النفطية: صراع فـي قطاع جنة

خرجت تحذيرات مـن أن قطاع جنة (5) النفطي في محافظة شـبوة، اسـتنفد نسـبة كبـيرة من مخزوناته النفطيـة ولم يتبقَّ منـه إلا القليل، إذ تشـير التقديرات إلى أن النفط القابل للاستخراج (أي الاحتياطيـات المؤكدة) من هذا القطاع يبلغ حجمـه 245 مليون برميل، وما تـم إنتاجه فعلياً منـذ بداية الإنتاج (عـام 1996) حتى اليوم يبلغ 239 مليون برميل.

وقد بلغت حصـة الحكومة منـه 65%، في حين بلغـت حصـة الشـركاء 35%، ولـم يتبـقَّ من المخزونات المؤكدة سوى 6 ملايين برميل، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج بشكل كبير ومستمر، وبالتالي فـإن القطـاع بحاجـة إلى اسـتثمارات لتوسـيع الاستكشاف وعمليات الحفر.

ويشـهد قطاع جنة (5) تجاذبات تتمثل في عملية السـيطرة على التشـغيل بعـد أن قام الشـركاء باسـتبعاد شـركة «جنة هنت» الأمريكية، وتم الاتفاق على اختيار شـركة بترومسـيلة كمشغل حكومي وقامت بالاسـتحواذ على حصة شـركة إكسون (15%) وشركة توتال (15%) نظرا لعدم قـدرة شـركة وايكـوم الحكوميـة علـى شـراء الحصتـين وتخلفهـا في دفـع حصتهـا في نفقات التشغيل وعدم قدرتها على دفع رواتب موظفيها لأشهر عديدة إلا من خلال عُهَد مالية أخذتها من وزارة المالية لحين استخراج وإنتاج النفط.

وفي الآونـة الأخـيرة تكشَّـف صـراع نفـوذ بين مجموعة مؤيدة لتولي شـركة بترومسيلة تشغيل القطاع، ومجموعة أخرى تريد استبعاد شركة بترومسيلة، مما تسـبب بأزمة سياسية أدت إلى تكليـف أربعة مـدراء تنفيذيين لشـركة وايكوم خلال ثمانية أشـهر فقط. وحول ذلك قال الخبير الاقتصـادي علي المسـبحي إن هـذا الاضطراب يعكس حجم التدخلات والنفوذ للسـيطرة على تشـغيل القطاع وفرض مصالح لتمرير صفقات مشـبوهة عـبر الضغـط علـى بقيـة الشـركاء للتصويـت لصالـح عودة شـركة جنـت هنت كمشغل للقطاع.

وفي مايـو الفائـت، أعلنـت الشـركة اليمنيـة للاسـتثمارات النفطية والمعدنية «وايكوم» عن إقرار إسناد تشغيل قطاع (5) النفطي إلى شركة «جنـة هنـت» الأمريكيـة بـدلاً مـن شـركة «بترومسـيلة»، اعتبـاراً من 01 يناير 2025، وتطبيـق ميزانية العمـل والموازنة لعـام 2025 المقترحـة مـن قبل شـركة جنـة هنـت، واتخاذ الإجـراءات اللازمة بنـاء على ذلـك، وأكدت أنه يجب على شركة «بترومسيلة» استكمال عملية تسليم منشآت القطاع إلى شركة «جنة هنت»، وإنهـاء إجـراءات التسـليم والاسـتلام بصورة عاجلـة، ودعت كافـة الموظفـين إلى العمل تحت إدارة شركة جنة هنت حصراً.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

نفط وغاز اليمن

فساد مصافي عدن.. قضية الـ180 مليون دولار في المحكمة

ذهاباً إلى قضايا الفساد التي تشوب ملفات النفط اليمني، لا تزال محكمة الأموال العامة تنظر في قضية فساد شركة «مصافي عدن» المرتبطة بمشروع إعادة تأهيل كهرباء الشركة، في الوقت الذي يغيب فيه المتهمون عن حضور جلسات المحاكمة، وهو ما دفع المحكمة لتكليف محامٍ للدفاع عنهم، لكن النيابة العامة اعترضت على هذا التكليف.

وترتبط القضية بفساد في مشروع تتجاوز قيمته 185 مليون دولار، لإعادة تشغيل كهرباء مصافي عدن، لكن هذا المشروع حسب اطلاع بقش اقتصر تنفيذه على إنشاء أساسات مبنى فقط، في حين ظلّت المصفاة معطلة حتى اليوم، رغم توقيع 13 اتفاقية ضمن المشروع.

الاتحاد الجنوبي للشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد قدم بلاغاً إلى النائب العام، الذي أحال القضية بدوره إلى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة قبل أن تعود إلى النيابة العامة وتذهب إلى المحكمة، ويدعو الاتحاد إلى محاسبة المتورطين في إهدار المال العام. وحسب الاتحاد، فإنه سيستمر في ملاحقة قضايا الفساد، وطرح ملفات فساد جديدة أمام القضاء.

ويُتهم المتورطون، وهم عدد من مسؤولي شركة مصافي عدن بـ«تسهيل استثمار غير ضروري» لإنشاء محطة كهرباء جديدة دون دراسة جدوى كافية أو حاجة فعلية، ما أدى إلى إهدار أكثر من 180 مليون دولار من المال العام. كما يُتهم المتورطون باستغلال مناصبهم لتمرير صفقة مع «شركة صينية» لأغراض شخصية، مع وجود أدلة على ذلك، وهو ما أحال القضية إلى المحكمة لمحاسبة المتورطين وفق قانون الجرائم والعقوبات رقم 13 لعام 1994، بتهمة الإضرار بالمصلحة العامة وتسخير المال العام لخدمة منافع خاصة.

وحسب اطلاع بقش على تقارير سابقة لجهاز الرقابة والمحاسبة، ارتُكبت تجاوزت كثيرة في تعاقدات توفير المشتقات النفطية لعام 2022 بقيمة 285 مليون دولار، مع تغليب مصالح الشركات المتعاقد معها على حساب المصلحة العامة. وبمراجعة عقود شركة مصافي عدن مع الشركة الصينية «شنغهاي توربين»، تم إهدار المال العام من خلال مشاريع متعاقد عليها مع الشركة الصينية بتكلفة 180 مليوناً و543 ألف دولار تحت مسمى «تحديث المصفاة» دون وجود احتياج فعلي لها.

كما وقعت تجاوزات في عملية الشراء والتعاقد على تشغيل السفينتين (أميرة عدن ولؤلؤة كريتر)، وتكاليف استئجار بواخر لنقل المشتقات النفطية، نتج عنها إهدار مبالغ طائلة وتبديد اصول الشركة. وبشكل عام، تمثل هذه القضية واحدة من أكبر ملفات الفساد التي تعصف بالقطاعات الاقتصادية في مناطق الحكومة التي يطالب فيها المواطنون بوضع حد للتلاعب بالمال العام وترسيخ مبدأ الشفافية والرقابة والمحاسبة.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

الحكومة تلجأ للاقتراض عبر سندات الخزينة ومركزي عدن ينفي طباعة العملة مجدداً

بلغ سعر الصرف 2550 ريالاً للدولار الواحد في أسوأ أزمة اقتصادية بتاريخ اليمن، متراجعاً بأكثر من 100% منذ تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في أبريل 2022 (حين كان الدولار عند 1100 ريال)، وبأكثر من 1100% مقارنة ببداية الحرب عام 2015 (حين كان الدولار يبلغ 215 ريالاً)، وأمام هذا الانهيار الذي تسبب في فقدان الثقة في السياسات النقدية والقطاع المصرفي وإدارة «بنك عدن المركزي»، اتجهت الحكومة للاقتراض الداخلي، في الوقت الذي أوقف فيه المركزي -في مايو- عقد مزادات بيع العملة الأجنبية التي لم تكبح انهيار الصرف وتراجَعَ الإقبال عليها بشكل ملحوظ.

وأعلن بنك عدن المركزي عن فتح مزاد لإصدار أدوات دين عام طويلة الأجل، متمثلة في سندات خزينة لأجل 3 سنوات، بقيمة ابتدائية تصل إلى 10 مليارات ريال يمني، وبعوائد مرتفعة تبلغ 20% سنوياً، وذلك في 02 يونيو، في خطوة تعكس الضغوط المالية المتفاقمة التي تواجه الحكومة.

عوائد مرتفعة مقابل تفاقم العجز المالي الحكومي

حدد البنك المركزي هامش العائد بين 18% إلى 20%، واشترط ألا يقل حجم المشاركة عن 50 مليون ريال يمني. ورغم محاولة مركزي عدن تقديم المزاد على أنه أداة لتنظيم السيولة وتحريك السوق، إلا أن العائد المرتفع يعكس حجم المخاطر الائتمانية التي تواجه الحكومة، وعجزها عن تأمين تمويل خارجي أو داخلي بتكلفة منخفضة، وسط انهيار الإيرادات العامة وتدهور النظام المالي.

هذا الإعلان جاء في وقت تشهد فيه مناطق الحكومة كارثتها الاقتصادية بفعل انهيار قيمة الريال اليمني، الذي أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية بنسب تتراوح بين 70%-40% خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. ومع غياب الدعم الخارجي، تسعى الحكومة إلى تدوير الدين الداخلي بآليات عالية الفائدة، الأمر الذي قد يزيد العبء على موازنة الدولة، ويُفاقم العجز المالي، ويرحل الأزمة إلى المستقبل دون حلول هيكلية حقيقية.

ورغم جاذبية عائد هذه السندات إلا أنها تبقى محفوفة بالمخاطر، مع عدم وجود ضمانات حقيقية لالتزام الحكومة بالسداد، واستمرار هشاشة المؤسسات المالية، إلى جانب أن خطوة كهذه تؤدي إلى سحب السيولة من السوق وتقلل من فرص الإقراض للقطاع الخاص، ما يُعمق من الركود الاقتصادي المحلي.

وفي حال فشل الحكومة في سداد الفوائد أو أصل الدين عند استحقاقه، فإن ذلك يزيد من أزمة الثقة الداخلية، وهروب ما تبقى من رؤوس الأموال نحو ملاذات أكثر أماناً. ويُنظر إلى أن سياسة اللجوء إلى الاقتراض الداخلي بفوائد باهظة دون خطة إصلاح اقتصادي شاملة، تُعتبر مقامرة بمستقبل الاقتصاد الوطني، إذ يُعد المزاد محاولة إسعاف عاجلة لنزيف السيولة، ولن تصمد طويلاً أمام تصاعد الأزمة المعيشية والاحتقان الشعبي.

ويأتي ذلك كله في الوقت الذي اهتزت فيه الثقة في قدرة بنك عدن المركزي على احتواء انهيار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، والعجز عن كبح الأزمة وازدهار المكاسب الخاصة لمن يُعرفون بهوامير القطاع المصرفي، وعدم وضع سياسات فاعلة في أروقة البنك المركزي تعمل على ضبط العملة والعمل المصرفي، بل بات البنك متهماً في الإسهام في الانهيار الحاصل بتحديده أسعار صرف لا تختلف عن السوق السوداء.

طباعة العملة خطر جديد.. والمركزي ينفي

انتشرت في مايو الماضي معلومات غير مؤكدة تفيد بلجوء حكومة عدن إلى خيار طباعة عملة جديدة وضخ كميات إضافية من النقد المحلي في السوق دون غطاء نقدي أو أي أصول مقابلة، لتغطية العجز في السوق.

وحذر مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي من ذلك وقال إن طباعة عملة جديدة هي مقامرة اقتصادية خطيرة قد تتسبب في مزيد من التضخم وارتفاع الأسعار، ومزيد من تآكل القوة الشرائية للمواطنين، وانهيار ما تبقى من الثقة في النظام المصرفي والعملة المحلية. كما قد تؤدي إلى احتجاجات وصراعات قد تقوض ما تبقى من هياكل مؤسسية هشة للدولة اليمنية، مشدداً على أن مؤشرات الانهيار الناجم عن الغضب الشعبي بات ماثلاً، وسط تخلي الأطراف اليمنية عن مسؤوليتها، والنظر إلى تآكل ما تبقى من مؤسسات الدولة.

وكانت أرقام صادرة عن البنك المركزي في صنعاء ذكرت أن حكومة عدن قامت بطباعة 5 تريليونات و320 مليار ريال حتى يونيو 2021، ما يعادل ثلاثة أضعاف ما طبعه البنك المركزي في صنعاء منذ عام 1964 وحتى 2014، ودون غطاء مقابل من النقد الأجنبي، وهو ما أدى إلى مزيد من التضخم الاقتصادي. كما اتهم مركزي صنعاء حكومة عدن بتوقيع عقد سري بمبلغ تريليوني ريال من فئة 5,000 ريال تم التخطيط في كيفية إصدارها وضخها إلى السوق، إضافة إلى توقيع عقد بمبلغ 600 مليار ريال عام 2019، وعقد آخر في 2020 بمبلغ تريليون ريال.

في المقابل، نفى مصدر مسؤول في بنك عدن المركزي صحة ما تردَّد حول نية السلطات النقدية طرح نقد جديد لتمويل عجز الموازنة، وقال إن هذه الوسيلة مستبعدة تماماً وليست من بين الخيارات التي يقرها أو يستخدمها البنك منذ ديسمبر 2021، ولا يمكن اللجوء إليها تحت أي ظرف وتحت أي ضغط، باعتبار ذلك تجاوزاً للسياسات الصارمة المقرة من قبل مجلس الإدارة.

ولدى حكومة عدن «الكثير من الخيارات الداخلية والخارجية لتجاوز الصعوبات التي تمر بها، وليس من بينها خيار التمويل التضخمي الذي يرفضه البنك المركزي ويحظى بمساندة مجلس القيادة والحكومة لاعتبارات عديدة تحتمها مصلحة الوطن والمواطنين» وفقاً للمصدر في البنك المركزي.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

التوسع العشوائي لبنوك التمويل الأصغر.. فوضى بتواطؤ المركزي

لا يخلو القطاع المصرفي من ممارسات مالية خارجة عن القانون من قِبل عدد من البنوك التجارية وبنوك التمويل الأصغر وشركات الصرافة، وسط غياب الرقابة الفعالة من بنك عدن المركزي الذي تجاوز بدوره صلاحياته بإصدار تراخيص غير قانونية لفروع جديدة تعود في أصلها لشركات صرافة لم تتحول بعد إلى كيانات مصرفية رسمية.

وهذا ما حذرت منه «نقابة الصرافين الجنوبيين» في بيان شديد اللهجة قالت فيه إن بنوك التمويل الأصغر تنتشر انتشاراً فوضوياً، حيث شهدت الفترة الأخيرة توسعاً عشوائياً لبنوك التمويل الأصغر في القطاعات التجارية، وتم تحويل مطاعم، بقالات، وسوبر ماركت إلى نقاط لتحويل الأموال وتقديم خدمات مالية، في مخالفة صريحة لطبيعة نشاطها المرخص، وهي ممارسات تُعد «بوابة لحدوث اختلال مصرفي وأمني»، إذ قد يتم استغلال هذه المواقع في أنشطة غير مشروعة مثل غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب، وسط غياب رقابة حقيقية.

وتعاني منظومة التراخيص من فوضى وتجاوزات واضحة، حيث تُمنح تصاريح لبنوك تمويل غير مؤهلة ولا تزال تعمل فعلياً كشركات صرافة، وهو ما يؤدي إلى تفكك الإطار المالي الرسمي، ويزيد من خطر انهيار الثقة في النظام المصرفي.

نقابة الصرافين طالبت بوقف فوري لجميع التراخيص الممنوحة لبنوك تمويل أصغر لم تُثبت تحولها القانوني الكامل من صرافة إلى بنك، وبالفصل الصارم بين شركات الصرافة وبنوك التمويل الأصغر والتخيير بينها، وعدم السماح لأي كيان بالجمع بين النشاطين بشكل مزدوج، حيث أصبحت بعض البنوك تتلاعب في الكتلة النقدية، بإخفائها في شركات صرافتهم، مما يسهم في تدهور الاستقرار المالي. ونتيجة الانتشار «المفزع» لبنوك التمويل الأصغر ينبغي تحديد عدد الفروع ووضع سقف محدد لعدد الفروع لأي بنك تمويل أصغر أو شركة صرافة، لا يتجاوز خمسة فروع في كل محافظة، لضمان استقرار السوق والتحكم في تدفق الكتلة النقدية.

كما تتم ممارسات مخالفة ضد العملاء بأساليب غير نزيهة من قِبل بعض البنوك التجارية وبنوك التمويل الأصغر، باستقطاب المواطنين لفتح حسابات بطرق تسويقية ملتوية، إضافة إلى مماطلة متعمدة في صرف الأموال، مما يُعطّل مصالح العملاء ويُهدد استقرارهم التجاري والمعيشي. ودعت النقابة التجار والمواطنين إلى توخي الحذر وعدم وضع كامل أموالهم في جهة واحدة.

وتشير بيانات سابقة لمرصد «بقش» إلى أن بنك عدن المركزي أتاح تحوُّل شركات الصرافة إلى بنوك للتمويل الأصغر، وخلال العام 2024 تأسست خمسة بنوك بعدن ومأرب وصنعاء، وخمسة بنوك أيضاً في 2023 بعدن وحضرموت ومأرب، مقابل بنك واحد بعدن في 2022 وآخر في 2021، (أي 12 بنكاً خلال أربع سنوات)، في الوقت الذي يطالب فيه المواطنون بتوفير حياة كريمة لهم وتحسين الخدمات الأساسية وإيجاد بيئة استثمارية ملائمة قبل الإقدام على افتتاح البنوك واحداً تلو الآخر.

ومن جهة أخرى، انتقدت نقابة الصرافين الجنوبيين إنشاء شبكات تحويل جديدة خارج إطار القانون، ودعت للالتزام بالشبكة الموحدة التي شارك في تأسيسها كافة مالكي شركات الصرافة، مع ضمان المساواة في إدارتها وفتح الباب أمام الجميع دون تمييز.

كما تطرقت إلى الحوالات المنسية، التي لم تسلم إلى أصحابها، وجددت المطالبة بتشكيل لجنة موثوقة لاستعادة الحوالات المنسية منذ عام 2015، بعد أن تم التحفظ عن الإعلان عنها أو تسليمها لأصحابها بشكل غير مبرر من قبل بعض البنوك وشركات الصرافة، ووفق اطلاع بقش بلغت قيمة هذه الحوالات المعلّقة قرابة 30 مليون ريال سعودي، و13 مليون دولار، و23 مليار ريال يمني. وحملت النقابة الجهات المعنية والرقابية مسؤولية هذا «الإهمال»، داعية إلى رد الحقوق لأصحابها ومنع التلاعب بهذا الملف الحساس الذي تسبب في نزاعات متكررة بين المرسل والمستلم نتيجة الجهل بوجود حوالات عالقة، فضلاً عن ضرورة تحمُّل بنك عدن المركزي مسؤولياته كاملة تجاه ضبط القطاع المصرفي ومراجعة السياسات الحالية قبل فوات الأوان.

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر مايو 2025

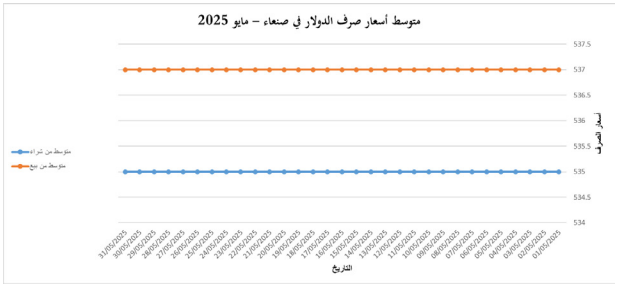

متوسط الشراء	متوسط البيع
535 ريال	537 ريال

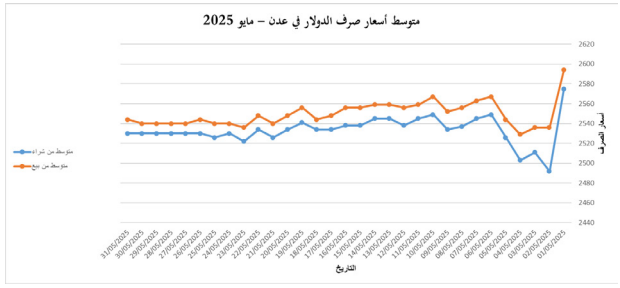

متوسط الشراء	متوسط البيع
2533 ريال	2550 ريال

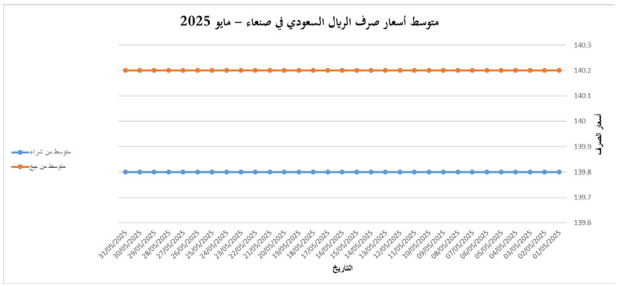

متوسط الشراء	متوسط البيع
139.8 ريال	140.2 ريال

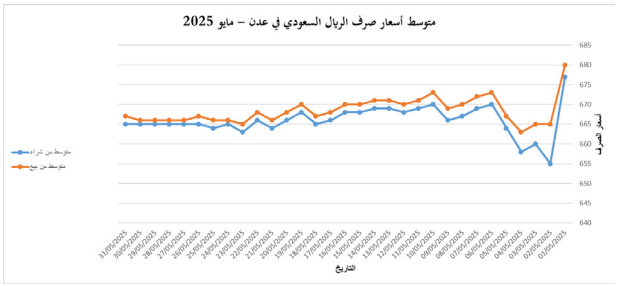

متوسط الشراء	متوسط البيع
665.9 ريال	668.5 ريال

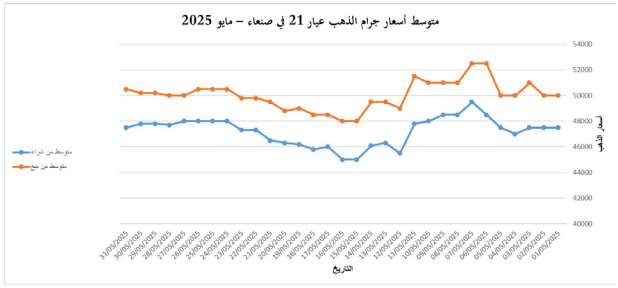

متوسط الشراء	متوسط البيع
47,225 ريال	50,025 ريال

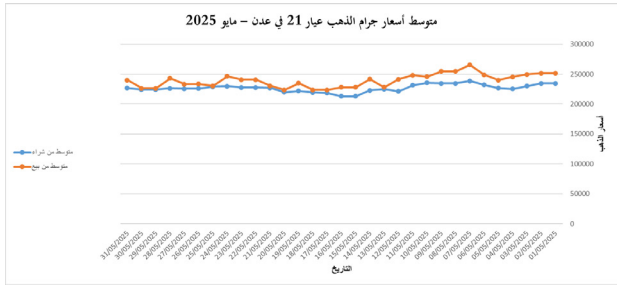

متوسط الشراء	متوسط البيع
226,720 ريال	239,335 ريال

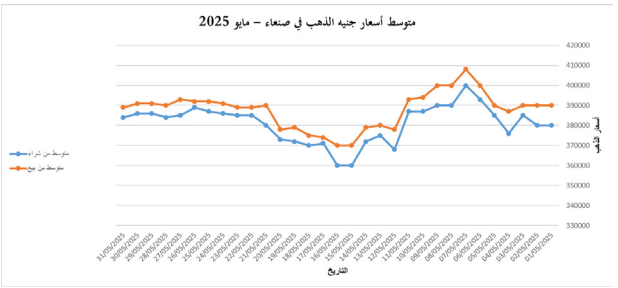

متوسط الشراء	متوسط البيع
381,000 ريال	387,805 ريال

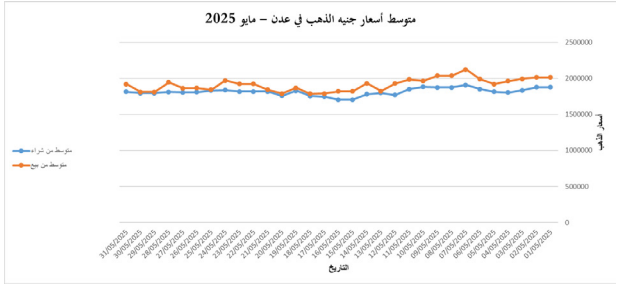

متوسط الشراء	متوسط البيع
1,814,835 ريال	1,914,280 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

«جرائم حرب» أمريكية وإسرائيلية على منشآت اليمن.. والتوقعات الاقتصادية الأممية «قاتمة»

شهد شهر مايو تصعيداً إسرائيلياً في «قطاع غزة» قابلته قوات صنعاء بإعلان الحظر الجوي على رحلات الطيران في إسرائيل، من خلال استهداف مباشر ومتكرر لمطار «بن غوريون»، بصواريخ باليستية قادمة من اليمن اخترقت منظومة الدفاعات الإسرائيلية بشكل غير مسبوق، كما أعلنت قوات صنعاء توسيع بنك أهدافها لتشمل ميناء «حيفا» الاستراتيجي وحذرت السفن الدولية من أن الميناء -الذي هو بوابة إسرائيل البحرية على العالم- بات ضمن أهداف الصواريخ. ووسط المخاوف الإسرائيلية من المخاطر المتصاعدة، شنت إسرائيل غارات جوية استهدفت بها منشآت مدنية في اليمن أبرزها «مطار صنعاء الدولي» وموانئ «الحديدة» الحيوية، تحت مبررات الاستغلال العسكري لهذه المنشآت دون تقديم أدلة على ذلك.

ولم تتوقف قوات صنعاء عن استهداف إسرائيل في إطار دعم وإسناد قطاع غزة الذي يتعرض لإبادة وحملة تجويع ممنهجة، وجرى الإعلان عن اتفاق بين السلطة في صنعاء والولايات المتحدة الأمريكية، برعاية سلطنة عمان. حيث أعلنت السلطنة عن «اتفاق على وقف إطلاق النار» اقتضى توقف الطرفين (صنعاء وواشنطن) عن استهداف الآخر في المستقبل، بما في ذلك السفن الأمريكية في البحر الأحمر وباب المندب، وبما يؤدي لضمان حرية الملاحة وانسيابية حركة الشحن التجاري الدولي، وهو الاتفاق الذي عبرت إسرائيل عن تفاجؤها منه إذ لم تكن على علم بذلك من جانب حليفها وداعمها الأمريكي.

وجاء الاتفاق بين واشنطن وصنعاء بعد أن أكدت التقارير الأمريكية على عدم جدوى الحملة العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة على مناطق متفرقة في شمال اليمن، وعدم تراجع وتيرة هجمات «الحوثيين»، والكلفة الباهظة التي تكبدتها واشنطن وتبلغ أكثر من مليار ونصف المليار دولار للذخائر وحدها التي أُطلقت خلال هذه العمليات، فضلاً عن التكاليف التشغيلية التي تصل إلى ملياري دولار.

الحملة العسكرية الأمريكية، التي استهدفت المنشآت المدنية والمدنيين، أثبتت فشلاً تكتيكياً للولايات المتحدة في اليمن يضاف إلى الفشل في احتواء أزمة «البحر الأحمر»، ما جعل التحليلات الأمريكية نفسها تؤكد أن القوة العسكرية الأمريكية رغم ضخامتها الظاهرية، تعاني من هشاشة عميقة، وأن نموذجها الحربي المعتمد على التفوق الجوي الباهظ لم يعد فعالاً أمام التحديات غير المتكافئة والدفاعات الجوية المتطورة والأقل تكلفة.

جرائم حرب تستدعي التحقيق

على الصعيد الدولي نُظر إلى الضربات الأمريكية والإسرائيلية على مطار صنعاء الدولي وموانئ الحديدة وكافة المنشآت باعتبارها «جرائم حرب» تستدعي التحقيق، لكونها ضمن البنية التحتية الأساسية في اليمن ويلقي استهدافها بظلاله على حياة المدنيين اليمنيين وعلى المساعدات والعمليات التجارية والواقع الاقتصادي بشكل عام. ودمرت إسرائيل مطار صنعاء الدولي في 06 مايو، وقُدِّرت الخسائر بأكثر من 500 مليون دولار، وعلم مرصد «بقش» عبر مكاتب ووكالات سفريات أن الغارات الإسرائيلي التي دمرت المطار جاءت بعد ساعات من إعلان صدور موافقة من السعودية على تسيير رحلات جوية مباشرة لنقل الحجاج اليمنيين من مطار صنعاء إلى مطار الملك عبدالعزيز الدولي في «جدة».

منظمة «هيومن رايتس ووتش» لخصت التدمير المتعمد بقولها إن الغارات الجوية الإسرائيلية على مطار صنعاء الدولي يومي 06 و28 مايو الماضي كانت هجمات عشوائية ويجب التحقيق فيها كجرائم حرب، إذ يُعد مطار صنعاء شريان حياة أساسي للمدنيين اليمنيين، ويعتمد عليه الكثير منهم كوسيلة وحيدة لتلقي الرعاية الطبية اللازمة، لكن الجيش الإسرائيلي قطع هذا الشريان، ما حرم العديد من اليمنيين من منفذهم الرئيسي إلى العالم الخارجي. ويشار إلى أن المطار تم ترميمه بعد استهداف السادس من مايو، وجرى تجهيزه خلال قرابة عشرة أيام، ليتم استهدافه مجدداً في 28 مايو.

ودمرت الغارات الإسرائيلية أربع طائرات تابعة للخطوط الجوية اليمنية، وهي شركة الطيران الوحيدة التي تُوفر رحلات تجارية لركاب صنعاء، وألحقت أضراراً بالمطار ودمرت أجزاء كبيرة منه، كما دُمرت أربع طائرات أخرى، منها طائرة شحن، وفق تحليل هيومن رايتس ووتش لصور الأقمار الصناعية. ويمثل هذا التدمير ضربة قاصمة للاقتصاد اليمني المنهك، فالطائرات المدمرة التي تشكل أصولاً رأسمالية باهظة الثمن، هي خسارة لا يمكن تعويضها بسهولة للناقل الوطني وللقدرة التشغيلية المحدودة أصلاً للبلاد.

وكان الجيش الإسرائيلي قد برر هجماته بأن المطار كان يُستخدم لأغراض عسكرية من قبل حكومة صنعاء، وهو ما لم يُعثر على دليل واحد بشأنه يدعم هذا الادعاء. كما لا علاقة للموانئ أيضاً بالاستخدامات العسكرية، وتعرضت بشكل متكرر لغارات إسرائيلية خلال شهر مايو. وسجَّل مرصد «بقش» استهداف ميناء الحديدة في 05 مايو بخمسين قنبلة إسرائيلية تسببت في إلحاق أضرار بالغة الشدة بالميناء، الذي يمر من خلاله نحو 70% من واردات اليمن التجارية و80% من مساعداتها الإنسانية. كما سجلت تقارير «بقش» استهداف موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى بغارات متكررة، بما فيها غارات شُنت في منتصف مايو. وأصبح يُتناول الاستهداف الإسرائيلي للمنشآت المدنية بأنه ناتج عن أن إسرائيل تعاني شحاً بالمعلومات الاستخباراتية داخل اليمن، ما يدفعها لاستهداف هذه المنشآت.

وليس هناك معلومات تشير إلى أن الأسلحة أو الإمدادات العسكرية تم تخزينها أو تسليمها إلى موانئ الحديدة، أو أن النفط الخاضع للعقوبات كان يتم تحويله إلى قوات صنعاء، وذلك ما يجعل الهجوم الأمريكي عشوائياً بشكل غير قانوني، على حد تعبير «هيومن رايتس ووتش». وفي حال افتراض أن الهجوم كان ضد أهداف عسكرية، فإن الهجوم يبقى غير قانوني وفقاً للقانون الدولي بسبب الأضرار التي تلحق بالمدنيين والبنية التحتية المدنية.

جرائم الحرب هذه، التي ارتُكبت من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، تستدعي التحقيق بنزاهة وبصورة مستقلة، وتقديم تعويض فوري أو مدفوعات «على سبيل الهبة» للمدنيين المتضررين، وتشمل هذه الهجمات هجوم 28 أبريل على مركز احتجاز المهاجرين في محافظة صعدة، حيث قُتل العشرات من المهاجرين وطالبي اللجوء. ووفق هيومن رايتس ووتش، فقد تورطت واشنطن في انتهاكات لقوانين الحرب في اليمن منذ أن بدأت «عمليات قتل مستهدفة» في عام 2002 ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، واستمرت تلك الضربات حتى عام 2019 على الأقل وقتلت الكثير من المدنيين، لكن واشنطن لم تقدم تعويضات للمدنيين المتضررين في هذه الهجمات، كما قدمت الدعم الأمريكي المباشر لـ«التحالف» الذي قادته «السعودية» في الحرب على اليمن وتسببت في حملات قتل واسعة وأضرار بالغة للبنية التحتية للبلاد وانهيار الاقتصاد الوطني.

الاقتصاد والوضع الإنساني

المبعوث الأممي: الوضع الاقتصادي لا يحتمل في اليمن

في إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي في مايو الفائت، دق المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، هانس غروندبرغ، ناقوس الخطر بشأن الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد، واصفاً إياه بأنه «لا يُحتمل»، ومحذراً من أزمة اقتصادية عميقة تواجهها المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة عدن.

وفي الإحاطة التي رحب فيها بإعلان وقف الأعمال العدائية بين الولايات المتحدة والسلطات في صنعاء، كـ«فرصة يجب البناء عليها لإحياء مسار السلام»، قال المبعوث إنه رغم هذه البادرة الإيجابية إلا أن التحديات الهائلة التي تواجه اليمن كبيرة، بدءاً من «حالة عدم الثقة العميقة بين الأطراف، حيث لا يزال البعض يُعِد للحرب»، وصولاً إلى ما وصفه بـ«الانهيار الاقتصادي الوشيك».

فالعملة اليمنية شهدت تدهوراً متواصلاً في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، التي تشهد أوضاعاً مترديةً يواجه فيها المواطنون تدهوراً مستمراً في خدمات الكهرباء الأساسية، موضحاً أن انقطاع التيار الكهربائي وصل إلى 15 ساعة يومياً في مدينة عدن، فيما عانت محافظتا لحج وأبين المجاورتان من انقطاع كامل للتيار الكهربائي دام لأكثر من أسبوعين. وأشار إلى أن هذه الأوضاع المزرية دفعت النساء إلى الخروج للشوارع في عدن للمطالبة بتحسين الخدمات العامة وتأمين حقوقهن الأساسية، في تحرك يعكس حجم اليأس والمعاناة.

وفي المقابل، يعاني السكان اليمنيون في مناطق سيطرة سلطات صنعاء من تدهور حاد في القدرة الشرائية، إذ تُصرف رواتب موظفي الخدمة المدنية بشكل كامل منذ سنوات، وتدهورت جودة أوراق العملة، وازداد شح السيولة النقدية، وفقاً للمبعوث غروندبرغ، مضيفاً أنه مع تفاقم عجز المواطنين عن شراء أبسط السلع الأساسية، تتعرض أصوات المجتمع المدني هناك للقمع.

وبشكل عام، رأى أن التدهور الاقتصادي العام في كافة أنحاء اليمن يُبرز مدى الحاجة الملحة لمسار سياسي يسمح بالتعاون اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي.

وأكد أنه يواصل العمل بشكل مكثف مع الأطراف اليمنية والشركاء الإقليميين لإيجاد حلول للتحديات الاقتصادية واستئناف الحوار لتحقيق هذا الهدف، ورداً على التشكيك في جدوى العملية السياسية وسط هذا الكم من الاضطرابات وفقدان الثقة، قال غروندبرغ: «قد يبدو للبعض أن العملية السياسية هدف غير واقعي وساذج، وأؤكد أن هذا التصور غير صحيح»، حيث إن «الأطراف التزمت بالفعل بالأسس التي ينبغي أن تشكل نقطة بداية لعملية سياسية في اليمن: وقف إطلاق نار على مستوى البلاد، واتخاذ تدابير لمعالجة القضايا الاقتصادية والإنسانية العاجلة، وعملية سياسية جامعة».

ومع ذلك، أقرّ بأن «المواقف تزداد تصلباً بمرور الوقت، وتصبح التحديات أكثر تعقيداً»، وأن اليمن لا يزال بحاجة ماسة إلى عناصر خارطة الطريق المتفق عليها للمضي قدماً، كما أن بيئة الوساطة شهدت تغيرات كبيرة منذ أواخر عام 2023، وهو ما يحتاج إلى ضمانات إضافية تمكن الأطراف من المشاركة وتضمن دعم المنطقة والمجتمع الدولي ومجلس الأمن.

الوضع الحالي في اليمن لا يُحتمل، حد تعبيره، واليمنيون يتطلعون للمضي قدماً، إلا أن المجتمع الدولي ينبغي أن ينخرط في دعم تحقيق التطلعات في البلد الذي مزقته الحرب، ومن الضروري مضاعفة الجهود لتقديم بديل موثوق للحرب ورؤية لليمن تتجاوز الوضع الراهن والركود، إذ لا يمكن تحقيق السلام والأمن الحقيقيين إلا من خلال التزام دولي وتنسيق ونهج مشترك وطويل الأمد.

الاقتصاد والوضع الإنساني

«1.42 مليار دولار» عجز أممي في اليمن

مقابل انزلاق الوضع الإنساني في اليمن نحو الأسوأ، عبرت «الأمم المتحدة» عن استيائها من تمويل خطة الاحتياجات في اليمن لعام 2025 بنسبة 9% فقط حتى منتصف شهر مايو الفائت، تزامناً مع تخفيضات مفاجئة وغير مسبوقة في مستويات التمويل من مختلف الجهات حول العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبررت المنظمة إيقاف تشغيل العديد من العمليات والبرامج بـ«التخفيضات المالية»، وقالت إن هذا الملف لم يشهد تحولاً إيجابياً كبيراً بينما تتفاقم الاحتياجات الإنسانية في أنحاء عديدة من اليمن، إذ سيفقد ملايين اليمنيين المساعدة التي يحتاجونها للعيش.

تطلب الأمم المتحدة الحصول على 1.42 مليار دولار للحفاظ على الحد الأدنى من البرامج الإنسانية لـ8.8 ملايين شخص، وهذه الحاجة تأتي بموجب ملحق لخطة الاستجابة الإنسانية والاستجابة للطوارئ، ولا يحل هذا الملحق محل خطة الاستجابة الإنسانية التي لا تزال سارية المفعول.

وستكون العواقب وخيمة للغاية إذا فشلت الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها، وفقاً للمنظمة، وستكون الفئات الأكثر ضعفاً في اليمن في بؤرة المعاناة المتزايدة، حيث سيعاني ملايين الأشخاص من الجوع الحاد ويفتقرون إلى المياه النظيفة والتعليم والحماية وغيرها من الخدمات الأساسية، ويرجح ارتفاع معدلات الوفيات والأمراض مع إغلاق المرافق الصحية وتزايد تفشي الأمراض.

وعلى مدى 10 سنوات من الحرب وأكثر، أبدى المانحون تضامناً مع الشعب اليمني، وأنقذت هذه المساهمات -حسب وصف المنظمة- أرواحاً وخففت من معاناة الناس، وساعدت في تجنب المجاعة، ووفرت الحماية للفئات الأكثر ضعفاً. ودعت الأمم المتحدة إلى استمرار دعم عملية الإغاثة، بما في ذلك عبر التمويل المرن والمنتظم.

وتكرر الأمم المتحدة تحذيراتها من تصاعد الاحتياجات الإنسانية وسوء الوضع الإنساني وسط التطورات الإقليمية المتمثلة في استمرار الصراع بين قوات صنعاء والاحتلال الإسرائيلي على خلفية تواصل حرب الإبادة على قطاع غزة المحاصر. وتقول المنظمة إن التصعيد المستمر في «البحر الأحمر» والغارات على اليمن تُسفر عن مخاطر حماية مُقلقة ومتزايدة للسكان المدنيين، كما لا يزال التدهور الاقتصادي والصدمات المناخية وآثار حرب السنوات العشر تدفع قدرة الناس على الصمود إلى حافة الهاوية.

عبر «الضالع».. إعادة فتح طريق «صنعاء - عدن»

انتهى شهر مايو المنصرم بخطوة هامة تمثلت في إعادة فتح الطريق الرئيسي بين صنعاء وعدن عبر محافظة الضالع، بعد إغلاق دام لنحو تسع سنوات. وجاء ذلك عقب إعلان سلطات صنعاء عن مبادرتها لفتح الطريق الذي يُعد شرياناً حيوياً يربط بين شمال وجنوب البلاد، ويُتوقع أن يكون لإعادة فتحه تأثيرات اقتصادية إيجابية على مختلف القطاعات.

ونتيجة لإغلاق هذا الطريق اضطر السائقون والتجار إلى استخدام طرق بديلة أطول وأكثر وعورة، مما زاد من تكاليف النقل وأسعار السلع، لكن مع إعادة فتح الطريق يُتوقع تقليص المسافة بين صنعاء وعدن إلى حوالي 360 كيلومتراً، مما سيقلل من زمن الرحلة من حوالي 18 ساعة إلى 6 ساعات فقط، فضلاً عن تخفيف تكاليف النقل، وكذا المساهمة في خفض أسعار السلع الأساسية وتحسين توفرها في الأسواق.

ومن المنتظر أن تنشط الأسواق المحلية على طول المسار، خاصة في المدن والبلدات التي كانت معزولة بسبب الإغلاق، وسيُتيح ذلك فرصاً جديدة للتجار والمزارعين لنقل منتجاتهم إلى أسواق أوسع، ويُفترض بذلك أن يُعزز من الدخل المحلي ويُحفز النمو الاقتصادي في هذه المناطق.

إعادة فتح الطريق تجسد خطوة نحو تعزيز التكامل الاقتصادي بين مختلف مناطق اليمن، مما يُسهم في تقوية الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب، وهو ما اعتُبر تكاملاً ضرورياً لتحقيق استقرار اقتصادي في بلد يعاني من أزمة معيشية خانقة. لكن رغم الفوائد المتوقعة، لا تزال هناك تحديات تعيق الاستفادة الكاملة من إعادة فتح الطريق، مثل الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطريق، كتضرر عبّارات السيول، وإحداث خنادق، وهو ما يتطلب جهوداً من الطرفين لإصلاحها وضمان سلامة العابرين، فضلاً عن ضرورة إزالة الألغام ومخلفات الحرب لضمان أمن مستخدمي الطريق.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

«تاجر بدرجة رئيس» يقتنص أموال الخليج.. «حصّالة ترامب» تجمع 3.5+ تريليونات دولار في أربعة أيام

مـن وجهـة نظـر الرئيـس الأمريكـي السـابع والأربعين «دونالد ترامب»، ليست بلدان الخليج سـوى دول متخمـة بالنفـط والمـال والوضـع السـياسي المسـتقر بحماية من الولايات المتحدة الأمريكية فقط، لـذا فإنه يوليها اهتماماً خاصاً في سـياق تحقيـق المنافـع السياسـية والاقتصادية والماليـة لإدارته، ويسـتهدف توثيـق العلاقات معها على صعيد التواجد العسـكري والاستثمار وعقـد الصفقـات العسـكرية وغيرهـا، وترجم ترامـب هـذا الاهتمام مـن خلال توجيـه جولته الخارجيـة الأولى إلى الـدول الخليجيـة الثلاث: السـعودية، قطـر والإمـارات، لعقـد صفقات ضخمة والحصول على تعهدات اسـتثمارية غير مسبوقة.

الجولة التي دامـت لأربعة أيام فقط (من 13 حتى 16 مايـو الماضي)، والـتي وصفها ترامـب بأنها «جولة قياسـية»، جمعت قرابة 3.5 تريليونات دولار، وهو رقم لم يسـبق أن جمعته جولة رئيس على الإطلاق، مما وضع علامات اسـتفهام حول الصفقات والأسـباب الجوهريـة وراء الدفع بها، خصوصاً أنهـا وُصفت عربياً ودولياً بأنها صفقات تحمل الكثير من المبالغة.

ولم يـتردد ترامب، الـذي اختار المملكـة العربية السعودية أيضاً محطته الأولى في ولايته السابقة (2017-2021)، في السعي للحصول على أموال الخليج هـذه المرة، ولكن في إطار أوسـع يشـمل الـدول الخليجيـة الثـلاث التي تُعـد مراكز قوى عالية التأثير في منطقة الخليج، ولاعبة في الساحة الدولية النفطيـة. وقد بدا ترامـب متفائلاً بهذه الصفقـات قائـلاً إن الاسـتثمار مع هـذه الدول سيؤدي إلى خلق فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية.

ما تـم الاتفـاق عليـه والحديث والإعـلان عنه بالفعل، يصل إلى 3.5 تريليون دولار إجمالاً. لكن ترامب -الذي اسـتمر في كيل المـدائح لقادة الدول الثلاث- قال إن جولته إلى السعودية وقطر والإمارات أسفرت عن اتفاقيات لاستثمار ما بين 12 و13 تريليـون دولار في الاقتصـاد الأمريكـي، وأضـاف الرئيـس الأمريكـي في اجتمـاع لممثلي مجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي في «أبوظبي» بقوله: «لم يحدث إطلاقاً في السابق شيء كهذا مع الولايات المتحدة.. تريليونات من الاسـتثمارات. اتفقنا على حـوالي 12-13 تريليون دولار.. وصلنا إلى هـذا المسـتوى بفضـل مشـاريع معروفـة، وسنعلن عن بعضها قريباً».

وركّـز ترامب على البحث عن مكاسـب سـريعة وعن صفقات مليارية واستثمارات يسوّق لها عند عودتـه إلى الولايـات المتحدة، ووفقاً لـ«سـتيف كوك» خبير شـؤون الشـرق الأوسـط لدى مركز العلاقـات الخارجيـة، فـإن سياسـة ترامـب الخارجية متأثرة بقوة بفلسفته الخاصة في الإدارة الاقتصادية للدولـة، والمتمثلـة في التوجه للدول الغنية في الخليج وما تمتلكه من صناديق سيادية ضخمـة والنظر إليهـا كموارد للولايـات المتحدة الأمريكية.

تريليون من السعودية.. صفقات «الأثمان» لا «القيَم»

في السـعودية، حصـل ترامب علـى تعهدات من المملكـة بضخ 600 مليار دولار (نحـو 300 مليار منها تـم الاتفاق عليها بالفعل)، وتشـمل صفقة أسـلحة بقيمـة 142 مليـار دولار وصفها ترامب بأنها «أكبر صفقة أسـلحة في التاريخ»، وهي كما يشير تحليل لمرصد «بقش» أكبر صفقة عسكرية في تاريخ الحرب والسـلام، ولعل المـراد تنفيذها خـلال السـنوات الأربـع المقبلـة. وتضمنـت الصفقـات أيضـاً اتفاقاً سـعودياً أمريكيـاً على تحديث اتفاقية النقل الجوي للسـماح لشـركات الطـيران الأمريكية بنقـل البضائع بـين المملكة ودول ثالثـة دون الحاجـة إلى التوقف في الولايات المتحدة، وبمقتضى ذلك ستتمتع شركات الطيران السـعودية بنفـس الحقـوق لخدمـة الولايات المتحدة.

وسـترفع السـعودية اسـتثماراتها في أمريكا من 600 مليار دولار إلى «تريليـون دولار» وفقاً لولي العهد السعودي «محمد بن سلمان»، وهو الرقم الذي سـبق وطلبه ترامب بعد وصوله إلى الرئاسة الثانية في يناير 2025. وقال «بن سـلمان» إن 1300 شـركة أمريكيـة تعمـل وتسـتثمر في السـعودية وتُمثل ما يقارب ربع حجم الاسـتثمار الأجنـبي، واعتبر بن سـلمان أن بـلاده هي «أكبر اقتصاد في المنطقة وأكبر شريك اقتصادي لأمريكا في المنطقة»، وأن متانة العلاقات الاقتصادية بين البلدين انعكست على نمو التبادل التجاري الذي بلغ 500 مليار دولار ما بين عامي 2013 و2024. كما أعلن السـعوديون عن استثمارات ضخمة في الـذكاء الاصطناعـي، وأطلـق ولي العهـد «بـن سـلمان» شـركة جديـدة متخصصـة في الذكاء الاصطناعـي أطلـق عليهـا اسـم «هيومـين - Humain» وتتبـع صندوق الاسـتثمارات العامة السـعودي، دون الإفصـاح عن حجم رأسـمالها. والهدف من إطلاق الشـركة هـو أن تكون الأداة الرئيسـة لتنفيذ اسـتراتيجية المملكـة في الذكاء الاصطناعـي وجلـب الاسـتثمار. ووعـدت «Humain» بتحويـل المملكـة إلى «وادي الـذكاء الشـرق أوسطي»، وقالت إنها سـتطلق صندوقاً بقيمة 10 مليارات دولار (مبدئية) للاسـتثمار في الشركات الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا في أوروبا وآسيا.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

وتتضمن الصفقات المعلنة خططاً لاستثمار 20 مليار دولار في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية للطاقة في أمريكا، من قِبل شركة «داتا فولت» السعودية. وكذا استثمار 80 مليار دولار في التقنيات المتطورة من قِبل شركات غوغل، داتا فولت، أوراكل، سيلز فورس، إيه إم دي وأوبر، وكذلك بناء مشاريع بنية تحتية رئيسية مثل مطار الملك سلمان الدولي، وحديقة الملك سلمان، ومشروع ذا فولت (The Vault)، ومدينة القدية، بقيمة 2 مليار دولار من صادرات الخدمات الأمريكية، إضافة إلى استيراد المملكة توربينات الغاز وحلول الطاقة من شركة «جنرال إلكتريك» بإجمالي 14.2 مليار دولار، وطائرات ركاب بوينغ (737-8 Boeing) لشركة «أفيليس» بإجمالي 4.8 مليارات دولار، واستثمار شركة «شامخ» 5.8 مليارات دولار في قطاع الرعاية الصحية الأمريكي بما في ذلك مصنع في ميشيغان لإطلاق منشأة عالية السعة للسوائل الوريدية.

كما شملت الصفقات العديد من الصناديق الخاصة بقطاعات محددة في أمريكا، مثل صندوق الاستثمار في الطاقة بقيمة 5 مليارات دولار، وصندوق نيو إيرا لتكنولوجيا الطيران والدفاع بقيمة 5 مليارات دولار، وصندوق إنفيلد سبورتس العالمي للرياضة بقيمة 4 مليارات دولار.

السفير الأمريكي السابق لدى السعودية «مايكل راتني»، قال في مقال نشرته «نيويورك تايمز»، إن هذه ليست السعودية التي زارها ترامب من قبل، حيث حدثت الكثير من «التحولات المدهشة»، مضيفاً أن محمد بن سلمان، الذي أصبح ولياً للعهد في السعودية بعد شهر واحد فقط من زيارة ترامب الأولى للمملكة في مايو 2017، يريد زيادة دور بلاده في الاستثمار العالمي إلى حد أن «رؤية 2030» أخذت تستولي بشكل كامل على «الخيال السعودي»، وأن التغييرات في السعودية «تصب في صميم المصلحة الأمريكية».

أكد «راتني» أن السعوديين يحملون نظرة إيجابية للرئيس ترامب، إذ يرون فيه «رجل أعمال صريحاً» يتحدث عن «المصالح والأثمان» لا عن «القِيَم»، ولا يلقي محاضرات عن حقوق الإنسان ولا عن المبادئ التقدميّة، وهو ما يزيد من إعجاب السعوديين بالرئيس الأمريكي. فـ«ترامب يتناقض موقفه مع موقف الرئيس السابق جو بايدن الذي كان تعهَّد في حملته الانتخابية بأن يجعل من السعودية (دولة منبوذة)، لذا فإن الكثيرين في السعودية كانوا خلال إدارة بايدن يتطلعون إلى عودة ترامب إلى البيت الأبيض ومن ثم إلى عودته لزيارة الرياض» وفقاً للسفير راتني.

من جانب آخر، قال ترامب من الرياض إن السعودية ستنضم إلى نادي التطبيع العربي مع إسرائيل (اتفاقيات إبراهيم) «في الوقت الذي تراه المملكة مناسباً»، آملاً أن توقع السعودية قريباً اتفاق التطبيع مع إسرائيل، ووصف ترامب اليوم الذي ستطبع فيه المملكة بأنه «سيكون يوماً مميزاً في الشرق الأوسط، وستكرموني تكريماً عظيماً، وستكرمون كل من ناضل بضراوة من أجل الشرق الأوسط» على حد تعبيره. وتنبع الرؤية الأمريكية من منطلق أن السعودية وإسرائيل أكبر اقتصادين وقوتين في الشرق الأوسط ومن شأن تطبيع العلاقات أن يعزز من استقرار المنطقة مع مواجهة نفوذ إيران، في حين لا ترفض السعودية تطبيع العلاقات، لكنها تقول إن التطبيع يتطلب إنهاء حرب غزة ووضع خارطة طريق لإقامة دولة فلسطينية.

رغم ذلك، فُصلت مسألة التطبيع عن المسائل الاقتصادية خلال زيارة ترامب إلى السعودية، وفقاً لمسؤولين سعوديين ومسؤولين أمريكيين تحدثوا لوكالة رويترز. وحسب روبرت موجيلنيكي، كبير باحثي معهد دول الخليج العربية في واشنطن، فإن تطبيع العلاقات السعودية مع إسرائيل تُعد مسألة أعقد بكثير من مجرد بسط السجادة الحمراء للرئيس ترامب والإعلان عن صفقات استثمارية.

1.2 تريليون دولار من قطر.. وطائرة لترامب «فوق البيعة»

أما في «قطر»، فقد وقَّع ترامب اتفاقية تسهم في تعزيز التبادل الاقتصادي بين الطرفين بقيمة لا تقل عن 1.2 تريليون دولار. وأعلن ترامب عن صفقات اقتصادية بقيمة 243.5 مليار دولار، بما في ذلك صفقة وصفها البيت الأبيض بـ«التاريخية» لبيع طائرات «بوينغ» ومحركات «جنرال إلكتريك» للطيران إلى الخطوط الجوية القطرية.

حيث حصلت شركتا «بوينغ» و«جنرال إلكتريك» الأمريكيتان على طلبية تاريخية من الخطوط الجوية القطرية، باتفاقية قيمتها 96 مليار دولار لشراء عدد ضخم من الطائرات الأمريكية يصل إلى «210 طائرات»، من طراز بوينغ 787 دريملاينر و777X، تعمل بمحركات جنرال إلكتريك للطيران، وتُعد هذه أكبر طلبية لطائرات عريضة البدن من بوينغ على الإطلاق، وأكبر طلبية لطائرات 787 على الإطلاق، ومن شأن هذه الاتفاقية أن تدعم 154 ألف وظيفة أمريكية سنوياً، بإجمالي أكثر من مليون وظيفة في الولايات المتحدة خلال فترة إنتاج وتسليم هذه الصفقة.

وشملت الصفقات حصول شركة «بارسونز» الأمريكية للتكنولوجيا (العاملة في مجالات الدفاع والاستخبارات والأمن وهندسة البنية التحتية) على ثلاثين مشروعاً تصل قيمتها إلى 97 مليار دولار. وكذا استثمار مليار دولار في أحدث تقنيات الكم ضمن مشروع بين شركة «كوانتينيوم» وشركة الربان كابيتال القطرية.

وعلى صعيد الدفاع والأمن، اتُّفق على شراء قطر قدرات مضادة للطائرات بدون طيار بقيمة مليار دولار، وشراء نظام الطائرات المسيرة عن بُعد MQ-9B بقيمة مليار دولار، إلى جانب استثمارات أمنية بأكثر من 38 مليار دولار لتعزيز الشراكة الأمنية تتضمن دعم تقاسم الأعباء في «قاعدة العديد» الجوية الأمريكية بقطر، ودعم القدرات الدفاعية المستقبلية المتعلقة بالدفاع الجوي والأمن البحري القطري.

وفي الدوحة طرح ترامب مجدداً فكرةَ سيطرة الولايات المتحدة على قطاع غزة، وعَرَض تحويل غزة إلى «منطقة حرة» وإعادة تطوير القطاع الذي مزقته الحرب الإسرائيلية المدعومة من واشنطن. وقال ترامب: «سأكون فخوراً بامتلاك الولايات المتحدة للقطاع، واستلامه، وتحويله إلى منطقة حرة. لندع بعض الأمور الجيدة تحدث، ولنُعد الناس إلى منازلهم حيث يمكنهم أن يكونوا آمنين، ويجب التعامل مع موضوع حماس». ورداً على ذلك قالت حماس إن غزة ملك خالص للفلسطينيين وليست عمارة للبيع في سوق العقارات، وإن ترامب قادر على إنهاء الحرب إذا توفرت لديه الإرادة.

من جانب آخر، أثارت قطر جدلاً دولياً واسعاً بإعلانها -قبل أيام من جولة ترامب- عن تقديم هدية فاخرة للرئيس الأمريكي، متمثلة في طائرة ملكية فارهة من طراز «بوينغ 747-8» تبلغ قيمتها 400 مليون دولار، حيث تساءل المتابعون، بمن فيهم الأمريكيون، عن الدوافع وراء قبول هدية كهذه من دولة أجنبية، وما إذا كان لذلك تأثير على نزاهة الرئيس.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

ترامب دافـع عن هذه الهدية وقـال إنه لن يكون غبيـاً ليرفض هدية طائرة مجانية، واعتبر أن قطر تريد أهدتها كـ«مكافأة» لأمريكا على دفاعها عن قطر لسنوات طويلة. وأوضح ترامب أن الطائرة ستُسـتخدم كطائـرة رئاسـية مؤقتة لـه، وأنها ليسـت له بشـكل شـخصي بل للقوات الجوية الأمريكيـة ووزارة الدفـاع، متابعاً: «لمـاذا يُجبَر جيشـنا، وبالتالي دافعو الضرائب لدينا، على دفع مئـات الملايين مـن الـدولارات بينمـا يمكنهم الحصول عليهـا (الطائرة) مجاناً مـن دولة تريد مكافأتنـا علـى عمـل جيد؟ سـيتم إنفـاق هذه الوفورات الكبـيرة، بدلاً من ذلـك، لجعل أمريكا عظيمـة مجـدداً! الأحمـق فقط لـن يقبل هذه الهديـة نيابةً عـن بلدنا. شـكرًا لاهتمامكم بهذا الأمر».

الهدية الـتي أعلن «البنتاغـون» في 21 مايو عن قبولها رسـمياً، أثارت ضجة وانتقادات واسـعة طالـت ترامب، وقطـر أيضاً، وأعـرب أعضاء في الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي عـن قلقهم إزاء قبـول الطائـرة. وردَّت الحكومة القطرية بأن هذه الهدية «ليست رشوة» أو شيئاً تسعى قطر لشـرائه والتأثير عليه من خلال هذه الإدارة، وقال إنهـا ترغب في «بناء شـراكة قوية وصداقـة متينة، وأي شيء نقدمـه لأي دولة إنما نقدمه احتراماً لهذه الشـراكة وهي علاقة مفيدة للطرفين».

وفي مقـال لصحيفـة «الغارديـان» البريطانية، ذكـرت الكاتبـة «مارينـا هايـد» أن «القصـر الطائر» المُهدى لـ«الإمبراطور» ليسـت فرصة ذهبية سـوى مِـن قِبل مَـن يفتقدون الـذكاء أو الكفاءة، وقالـت إن ترامب صُدم من ردود الفعل السـلبية تجاه قبول الطائرة، لكنه بقبوله الطائرة أثار تساؤلات حول التداخل بين المنصب الرسمي والمصالـح الخاصـة، خصوصـاً أن يريـد تحويل الطائرة بعد ولايته إلى مكتبة رئاسية تحمل اسمه، مشيرةً إلى أن القضايا المتعلقة بالنزاهة والفساد لا يمكـن إغفالها عنـد قبـول هدية بهـذا الحجم والقيمـة من دولـة ذات مصالح اسـتراتيجية في الولايات المتحدة.

وحسـب الصحيفة، فقد أثار قرار ترامب بقبول الهديـة حفيظـةً حتى داخـل حلفائه مـن حركة «ميغـا» (MAGA)، حيث عـبر بعض مناصريه عن دهشـتهم وتسـاؤلاتهم بشـأن مدى صدق وعـوده بمكافحـة الفسـاد وإصـلاح النظـام السياسي الأمريكي. كما سلط التقرير الضوء على هدايا أخـرى تلقاهـا ترامب مؤخـراً، مثل اللوحـة التي أرسـلها له الرئيس الـروسي بوتين، والـتي وصفها التقرير بأنهـا «هدية ذات دلالات سياسـية»، واعتبرها البعض محاولة من روسيا للتقـرب أكـثر إلى ترامـب واسـتغلال علاقتـه السياسية.

1.4 تريليون دولار من الإمارات

في ختام جولته بدولة الإمـارات، وقّع ترامب على صفقات مـع الدولـة الخليجية بأكـثر من 200 مليار دولار، مـن أصل 1.4 تريليون دولار تعهدت أبوظبي بضخها كاسـتثمارات في الولايات المتحدة ضمن إطار استثماري مدته 10 سنوات.

وفـق اطلاع بقـش على تفاصيـل الصفقات مع الإمارات، شـملت طلب 28 طائرة من شـركتي «بوينغ» و«جنرال إلكتريك» بقيمة 14.5 مليار دولار من قِبل شـركة الاتحاد للطيران الإماراتية، ويستهدف الطلب طائرات بوينغ 787 و777X أمريكية الصنع، تعمل بمحركات جنرال إلكتريك. ووُصـف هـذا الاسـتثمار بأنه يعزز الشـراكة في مجال الطيران التجاري بـين الإمارات والولايات المتحدة، وينعش التصنيع الأمريكي والصادرات ويدعم قرابة 60 ألف وظيفة أمريكية.

وستستثمر شـركة «الإمارات العالمية للألمنيوم» في إنشـاء مشـروع مصهر أولي للألمنيوم بقيمة 4 مليـارات دولار، في ولايـة أوكلاهومـا الأمريكية، ليكـون أحـد أول مصاهـر الألمنيـوم الجديدة في أمريكا منذ 45 سنة، ومن شأنه أن يخلق نحو ألف فرصـة عمـل في أمريـكا، ويعزز سلاسـل توريد المعادن الحيوية ويُضاعف الإنتاجية الحالية. وفي مجـال الطاقة، سـتتعاون شـركات أمريكية مع شـركة بترول أبوظـبي «أدنوك» لتوسـيع إنتاج النفط والغاز الطبيعي بقيمة 60 مليار دولار.

وفي اتفاقيـة قيمتها 10 مليارات دولار، سـتعمل شـركة «هولتيـك» العالميـة وشـركة «IHC» الصناعية القابضة (IHC) على بناء أسـطول من مفاعـلات هولتيـك المعياريـة الصغيـرة SMR-300، بدءاً من موقع باليسـاديس في ولاية «ميشـيغان»، إضافةً إلى 20 مليـار دولار أخرى لمشاريع الأسطول. كما جرى الاتفاق على إطلاق منصـة السـحابة السـيادية لتسـريع اعتمـاد خدمات السحابة العامة في الإمارات، بمبلغ 181 مليار دولار، وتشـمل الاتفاقية إنشاء مركز جديد للابتـكار في تكنولوجيـا الأمـن السـيبراني في الإمارات.

الإمـارات اعتـبرت أن هـذه الصفقـات ترسـخ الشراكة مع الاقتصاد الأمريكي من الآن وعلى مر السـنوات العشـر المقبلـة، وقـد ذكـر الرئيس الإماراتي محمد بن زايد أن هناك شراكة قوية بين بلاده والولايـات المتحدة في مجـال التنمية، وأن هذه الشراكة شـهدت دفعة نوعية غير مسبوقة، خاصـة في مجالات الاقتصاد الجديـد، والطاقة، والتكنولوجيـا المتقدمـة، والـذكاء الاصطناعي والصناعة.

وترى تحليلات أن من أهـداف الإمارات من ضخ هـذه الأموال دعـم اسـتقرار البيئـة الخليجية والإقليمية المحيطة، وتجنب أي مواجهة مع إيران تهدد أمن الخليج واسـتقراره السياسي وازدهاره الاقتصادي، كما تتقـارب الإمارات بقوة مع إدارة ترامب بالتحديد، نظراً لكون الرئيس الأمريكي لا يفضل الدخول في المواجهات العسـكرية ويميل إلى الاتفاقات الدبلوماسية المرتبطة بالصراعات. ذلك يُضـاف إلى أن الإمـارات أول دولة خليجية طبعت علاقاتها مع إسرائيل، وهو ما يراه ترامب نموذجاً يجـب على دول الخليـج الأخرى أن تحذو حـذوه. فضلاً عن أنـه يُنظـر إلى ترامب بوصفه «رجل صفقات» وصاحب قـرار أمريكي داخلي يتجـاوز بـه مؤسسـات وبيروقراطيـة الدولـة الأمريكيـة، ما يجعل مسـؤولي الإمـارات، ودول الخليج، علـى قرب من ترامب بصفة شـخصية تحقيقـاً لمصالـح الأمن الخليـجي مقابـل تعزيز الاستثمارات.

في نهاية الزيـارة، حصل ترامب من الإمارات على هدية رمزية متمثلة في صندوق صغير يحتوي على «قطرة نفـط واحدة»، وقـال الرئيس الأمريكي هازئاً: «هذا أجـود نفط على وجه الأرض، لكنهم أعطوني قطرة فقط، لذلك أنا لسـت سـعيداً». وذهبـت التحليـلات إلى أن «القطـرة الواحدة» تحيل لتصريح سابق للإمارات بأنها ستحتفل بآخر برميـل نفـط تنتجـه، في إطـار سـعيها لتنويع اقتصادهـا بعيداً عـن الهيدروكربونـات، إذ قال الرئيـس الإمـاراتي في 2015 إنه «بعد 50 سـنة سـنحتفل بآخر برميل نفـط، كان النفـط مورداً ناضبـاً، لذلك يجـب أن نضع خططنـا التنموية المستقبلية بناءً على هذا الأساس».

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

تعديل الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة

جرت العادة في السياسة الخارجية الأمريكية أن يتم تعريف أمن إسرائيل كـ«أولوية استراتيجية» ومسؤولية أخلاقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ يؤكد الرؤساء الأمريكيون في كل مناسبة أن التزامهم بأمن إسرائيل أمر غير قابل للزعزعة، لكن بالنظر إلى الوضع الحالي فإن من الواضح أن نقطة تحوُّل قد حدثت في الشرق الأوسط ربما تترك إسرائيل في موقف حرج.

فقد نُظر إلى جولة ترامب إلى السعودية وقطر والإمارات على أنها تخلت عن استراتيجيتها السابقة في الشرق الأوسط القائمة على بناء هيكل أمني مركزي حول إسرائيل، وبدلاً من ذلك أعطت أولوية لنظام إقليمي جديد يعتمد أكثر على التعاون الاقتصادي، لأهداف عدة منها تحقيق المصالح الأكبر للاقتصاد الأمريكي، وموازنة النفوذ المتزايد للصين في المنطقة، إضافةً إلى الأهداف المالية البحتة لترامب، وهو ما يشير ربما إلى بداية حقبة جديدة -في عهد ترامب- تصبح فيها دول الخليج أكثر قيمةً مقارنة بإسرائيل.

وقد وصف البيت الأبيض جولة ترامب في الشرق الأوسط بأنها مهمة للاقتصاد الأمريكي، وأن الصفقات «التاريخية» ستُسهم في دفع عجلة الابتكار والازدهار لأجيال، وتعزيز الريادة الصناعية والتكنولوجية الأمريكية، ووضع أمريكا على طريق عصر ذهبي جديد.

وفضلاً عن أن الاتفاق بين واشنطن وسلطات صنعاء، في 06 مايو الماضي، على وقف الأعمال العدائية، خلا تماماً من ضمان أمن إسرائيل، فإن الأوساط الصهيونية تؤكد على أن مجموعة الضغط الصهيونية AIPAC (اللجنة الأمريكية للشؤون العامة الإسرائيلية)، التي لها تأثير كبير على الكونغرس الأمريكي، بدأت تفقد تأثيرها على إدارة ترامب.

وقد سلطت جولة ترامب في الشرق الأوسط الضوء على تزايد توتر العلاقات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فوراء الكواليس كان فريق ترامب يتحدث مع مسؤولين قطريين وسعوديين حول كيفية التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة، وكان رد نتنياهو هو الإعلان عن أنه «ليس لديه خيار» سوى الاستمرار في القتال.

وإضافةً إلى ذلك، استخدم ترامب جولته لبناء ضغط جديد على إيران للموافقة على القيود المفروضة على برنامجها النووي، وحاول تجنب احتمال اللجوء إلى حرب جديدة في الشرق الأوسط.

ووفقاً لتحليل لشبكة «سي إن إن»، لا يوجد شعور بأن التحالف الأمريكي مع إسرائيل في خطر، لكن فجوات بين ترامب ونتنياهو قد ازدادت أيضاً بشأن الاتفاق الأمريكي مع سلطات صنعاء بشأن وقف الهجمات الصاروخية على الأصول الأمريكية، الذي لم يشمل إسرائيل.

وتطرقت «سي إن إن» إلى قرار ترامب خلال زيارته السعودية، بشأن رفع العقوبات عن سوريا، لمنح «فرصة» للدولة التي مزقتها الحرب. فقد تخلّى ترامب عن الاستياء الأمريكي والدولي من أنشطة الرئيس السوري الانتقالي «أحمد الشرع» السابقة والموصوفة بأعمال الإرهاب، ومثَّل قراره برفع العقوبات أحد أكبر مقامرات السياسة الخارجية الأمريكية حتى الآن في ولايته الثانية. وفي حين رأى مسؤولون أمريكيون أن ترامب يريد أن تعترف سوريا في نهاية المطاف بإسرائيل، اعتبر محللون، وفقاً للشبكة الأمريكية، أن قرار ترامب رفع العقوبات، المتزامن مع الجولة الخليجية، كان فوزاً لترامب في رحلة تهيمن عليها المخاوف الاقتصادية.

خلاصةً، تذهب تحليلات اقتصادية بشأن جولة ترامب في الخليج، إلى أن وعود السعودية بضخ 600 مليار دولار ورفعها مستقبلاً إلى تريليون دولار يتجاوز قدرتها على الدفع السريع، بسبب المسائل المالية العالقة بخصوص مشاريع «رؤية 2030» المتعثرة، في حين أن الموقف المالي الأقوى لقطر قد يمكّنها من تنفيذ الصفقات الفورية، كما يمكن أن تكون الإمارات على استعداد لصرف سريع بسبب حجم صناديقها السيادية، بينما يُنظر في النهاية إلى أن ترامب كان الرابح الوحيد من هذه الصفقات قياساً بالحاجة الخليجية إلى الضمانات الأمنية الأمريكية في منطقة تعصف بها التوترات الجيوسياسية.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

الفيدرالي الأمريكي يثبت الفائدة وسط تراجع التضخم... والرئيس ترامب يصعّد هجومه ويطالب بخفض دراماتيكي

كيف تؤثر أسعار الفائدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي؟

في أول مواجهة مباشرة بين الإدارة الأمريكية الجديدة والبنك المركزي «الفيدرالي»، أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في اجتماعه المنعقد يومي 06 و07 مايو 2025 على أسعار الفائدة دون تغيير، مثبتًا النطاق بين 4.25% و4.50%، القرار جاء في وقت يتسم بتهدئة نسبية على صعيد التضخم، لكنه أيضاً فتح باباً واسعاً أمام انتقادات شديدة اللهجة من الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، الذي عاد إلى البيت الأبيض في يناير الماضي بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية على نائبة الرئيس السابقة، «كمالا هاريس».

الفيدرالي برر قراره بتثبيت الفائدة بأن مستويات التضخم ما تزال تحتاج إلى مراقبة دقيقة قبل التحول إلى سياسة نقدية أكثر مرونة، وأظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن مكتب إحصاءات العمل الأمريكي انخفاض مؤشر أسعار المستهلك إلى 2.8%، فيما استقر مؤشر الإنفاق الاستهلاكي الشخصي PCE عند 2.6%، مقترباً من الهدف البالغ 2%. كما أظهر سوق العمل مرونة، مع ارتفاع طفيف في معدل البطالة إلى 4.1% دون أن يثير القلق.

لكن الأسواق لم تنتظر طويلاً، فقد ارتفعت توقعات المستثمرين بشأن خفض وشيك في الفائدة خلال الأشهر المقبلة، وتشير أدوات عقود الفائدة المستقبلية إلى أن أكثر من 68% من المتداولين يتوقعون أول خفض للفائدة في اجتماع سبتمبر المقبل، مع إمكانية خفض إضافي قبل نهاية العام، إذا واصلت المؤشرات الاقتصادية تراجعها التدريجي دون مفاجآت.

في هذا السياق، خرج الرئيس ترامب بتصريحات نارية ضد رئيس الاحتياطي الفيدرالي «جيروم باول»، واصفاً إياه بـ«الضعيف والمتأخر»، واتهمه بـ«تعطيل النمو الاقتصادي» من خلال الإصرار على إبقاء الفائدة مرتفعة رغم تراجع التضخم، وطالب ترامب، الذي أصبح منذ يناير أول رئيس أمريكي يعود إلى المنصب بعد فترة انقطاع منذ القرن الـ20، بخفض فوري بمقدار نقطتين مئويتين، معتبراً أن التثبيت الحالي يثقل كاهل الاقتصاد ويقيد قدرته على الانطلاق.

وقال ترامب في تصريحات أدلى بها خلال مؤتمر اقتصادي في فلوريدا: «أوروبا خفّضت أسعار الفائدة، والبنك المركزي الصيني كذلك، لكننا نتمسك بمعدلات مرهقة، باول لا يفهم خطورة ذلك». ورغم تأكيده أنه لا يعتزم إقالة باول قبل انتهاء ولايته في 2026، إلا أن الرئيس لم يستبعد «فرض تغيير جذري» إذا لم يستجب الفيدرالي لمتطلبات المرحلة.

هذه التصريحات تزامنت مع إشارات مماثلة من الإدارة الجديدة، حيث وصف نائب الرئيس، «جي دي فانس»، سياسة الفيدرالي الحالية بأنها «تقشف نقدي غير ضروري»، محذراً من أن استمراره قد «يُعطّل فرص التعافي السريع ويُضعف قدرة أمريكا التنافسية».

سياسياً، أثار هذا التداخل بين البيت الأبيض والفيدرالي قلقاً واسعاً بشأن استقلالية السياسة النقدية، وهي القضية التي كانت محورية خلال حقبة ترامب الأولى، وتبدو اليوم أكثر توتراً مع توليه السلطة مجدداً في ظل ظروف اقتصادية أكثر هشاشة على المستوى العالمي.

تأثير أسعار الفائدة بمستواها الحالي على الاقتصاد الدولي

على الصعيد الدولي، تسبب تثبيت الفائدة – مصحوباً بتوقعات خفض لاحق – في تراجع الدولار إلى أدنى مستوياته منذ ثلاث سنوات، ما أسهم في ارتفاع أسعار الذهب والنفط، وزاد من الضغوط التضخمية في بعض الأسواق المستوردة، في المقابل، استفادت الأسواق الناشئة من تراجع قيمة الدولار، مما خفف من عبء خدمة ديونها الخارجية ومنحها متنفساً في إدارة ميزانياتها.

وفي أوروبا، تواجه البنوك المركزية تحديات مماثلة، حيث بات عليها التسريع في خفض الفائدة تماشياً مع التحولات الأمريكية، لتفادي خروج رؤوس الأموال نحو السوق الأمريكية إذا تباطأ الفيدرالي في التيسير.

أما المستثمرون العالميون، فيواصلون مراقبة مؤشرات سوق العمل والتضخم، وكذلك تصريحات البيت الأبيض، لتقدير المسار المحتمل للسياسة النقدية الأمريكية خلال النصف الثاني من العام.

ويُتوقع أن تكون اجتماعات الفيدرالي القادمة حاسمة في تحديد ما إذا كانت المؤسسة النقدية ستصمد أمام الضغط السياسي غير المسبوق من إدارة ترامب، أم أنها ستتجه إلى خفض الفائدة استجابة لواقع اقتصادي يزداد تعقيداً داخلياً وخارجياً.

في الخلاصة الفيدرالي الأمريكي يثبت الفائدة ويترقب البيانات، بينما إدارة ترامب تضغط بشدة لخفض سريع وجريء، بينما تستعد الأسواق لتغيير مرتقب في السياسة النقدية، والعالم يترقب مآلات القرار الأمريكي، الذي لا تزال كل كلمة فيه تُحرّك أسواقاً من وول ستريت إلى شنغهاي.

■ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

الحرب التجارية في عهد ترامب - تحليل أحداث مايو 2025

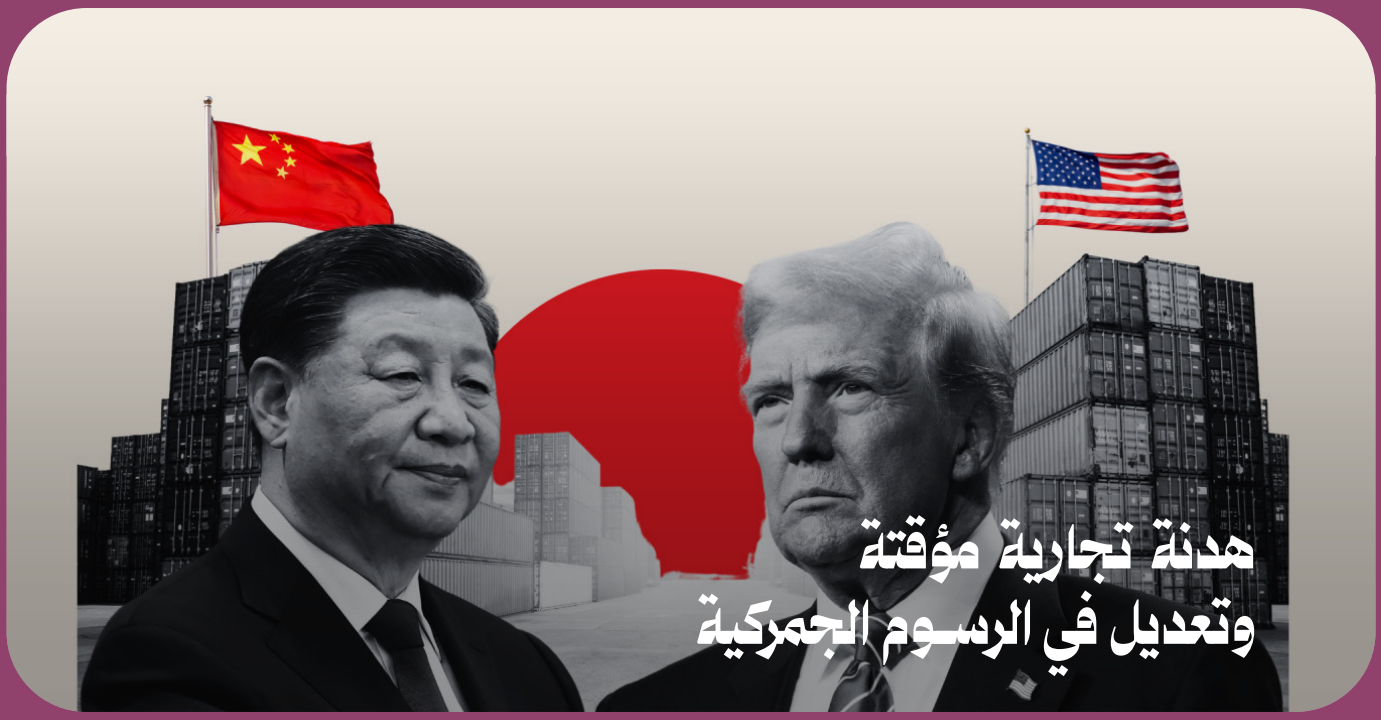

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية منذ بداية الولاية الثانية للرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» تصاعداً ملحوظاً في حدة التوترات التجارية، مدفوعة بسياسات حمائية تمثلت في فرض رسوم جمركية على واردات من مختلف الدول، هذه الإجراءات، التي تهدف ظاهرياً إلى حماية الصناعات المحلية وتقليص العجز التجاري، أدت إلى نشوب حرب تجارية متعددة الأطراف، كان لها تداعيات اقتصادية واسعة النطاق على الاقتصاد العالمي.

تتسم الحرب التجارية الراهنة بتعقيداتها وتشابك مصالحها، حيث تتجاوز مجرد فرض الرسوم الجمركية لتشمل قضايا أعمق تتعلق بالهيمنة التكنولوجية، وسلاسل التوريد العالمية، والتحكم في الموارد الاستراتيجية.

في مايو 2025، ورغم بعض المحاولات لتهدئة الأوضاع، إلا أن المؤشرات الاقتصادية والسياسية أظهرت استمرار حالة عدم اليقين والتوتر، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي العالمي واستقرار الأسواق، وفي أبرز الأحداث التي استجدت وتداعياتها الاقتصادية شهد مايو المنصرم هدنة تجارية مؤقتة وتعديل في الرسوم الجمركية فيما يمكن وصفه بـ «محاولة لتهدئة التوترات بين الولايات المتحدة والصين» من خلال التوصل إلى تفاهم مؤقت. وتضمنت هذه الهدنة تعديلات على الرسوم الجمركية المتبادلة، في خطوة اعتبرت بمثابة «وقف مؤقت لإطلاق النار» في هذه الحرب الاقتصادية عبر عدة خطوات، أبرزها:

1- تخفيض الولايات المتحدة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الصينية من 145% إلى 30%.

2- تخفيض الصين بدورها الرسوم الجمركية على البضائع الأمريكية من 125% إلى 10%.

على الرغم من أن هذه التخفيضات قد تبدو إيجابية، إلا أنها تعكس محاولة لتخفيف الضغط الاقتصادي على كلا الجانبين دون معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. إن التخفيضات الكبيرة في الرسوم المفروضة من الجانب الأمريكي تشير إلى حجم الرسوم الأولية المرتفعة التي كانت مفروضة، مما يؤكد على الأثر السلبي لهذه الرسوم على تدفق التجارة الدولية وتكاليف الإنتاج والاستهلاك. كما أن التخفيضات من الجانب الصيني، وإن كانت أقل حدة، إلا أنها تعكس رغبة في الحفاظ على قنوات التجارة مع الولايات المتحدة، التي تعد سوقاً حيوياً للمنتجات الصينية.

وفي تطور لافت، أصدرت محكمة التجارة الدولية في الولايات المتحدة حكماً قضائياً يفيد بأن الرئيس ترامب قد تجاوز صلاحياته القانونية في فرض الرسوم الجمركية، ويمثل هذا الحكم ضربة قانونية لاستراتيجية ترامب التجارية التي تعتمد بشكل كبير على استخدام الرسوم الجمركية كأداة ضغط.

وعلى الرغم من أن البيت الأبيض استأنف الحكم وتم تعليق القرار بانتظار رأي المحكمة العليا، إلا أن هذا الغموض القانوني قد يدفع بعض الدول إلى التريث في إبرام صفقات تجارية جديدة مع واشنطن، مما يزيد من حالة عدم اليقين في بيئة التجارة العالمية، ومثل هذه الأحكام القضائية تسلط الضوء على التوازن الدقيق بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية في تحديد السياسات التجارية، وتأثيرذلك على استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية.

▪ أبرز تطـورات وأخبار الاقتصـاد العالمي

أبرز القطاعات المتأثرة من الحرب التجارية

لـم تقتصـر الحـرب التجاريـة علـى الرسـوم الجمركية فحسـب، بـل امتدت لتشـمل قطاع التكنولوجيا والمعـادن النادرة، مما يعكس صراعاً أعمق علـى الهيمنـة التكنولوجيـة والتحكم في الموارد الاسـتراتيجية، حيـث تهيمن الصين على 69% مـن اسـتخراج المعـادن الأرضيـة النادرة عالمياً، وقد أبدت اسـتعدادها لتعزيز الحوار حول ضوابط تصدير هذه المعادن.

كمـا قامـت الولايـات المتحـدة بتعليـق بعض مبيعـات التكنولوجيـا الحساسـة، مثل أشـباه الموصلات، إلى الصـين، التي ردت بدورها بفرض قيـود على صـادرات المعـادن الأرضيـة النادرة والمغناطيـس. وتُعـد المعـادن الأرضيـة النادرة مكونـات حيويـة في صناعـات التكنولوجيـا المتقدمـة، بما في ذلك الإلكترونيات والسـيارات الكهربائيـة والدفاع، وسـيطرة الصين على جزء كبيـر مـن إنتـاج هـذه المعـادن يمنحهـا نفوذاً اسـتراتيجياً كبيراً، والقيـود المتبادلة على تصدير التكنولوجيا والمعادن النـادرة تعكس محاولة كل طرف لحماية مصالحه الاسـتراتيجية وتقويض قدرة الطرف الآخر على الابتكار والتصنيع، وهذا التصعيد في قطاع التكنولوجيا قد يؤدي إلى تفكك سلاسل التوريد العالمية وتشكيل كتل اقتصادية منفصلة، مما يعيق الابتكار ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي العالمي على المدى الطويل.

تبادل الاتهامات بانتهاك الاتفاقيات وسـط استمرار المفاوضات

على الرغم من الهدنـة التجارية المؤقتة، أظهرت بيانات التجـارة الصينية لشـهر مايو 2025 أن التوتـرات لا تـزال تؤثر علـى الأداء الاقتصادي، حيث ارتفعت صادرات الصين بالدولار بنسـبة 4.8% مقارنـة بنفس الفترة مـن العام الماضي، وهـو أقـل مـن توقعـات المحللـين. وفي المقابل انخفضـت واردات الصـين بنسـبة 3.4%، وهو أسوأ بكثير من الانخفاض المتوقع بنسبة 0.9%.

تشير هذه الأرقام إلى أن الهدنة التجارية لم تحقق الزخـم الاقتصادي المتوقع للصـين، فتباطؤ نمو الصادرات، إلى جانب انكماش الواردات، يعكس ضعف الطلـب العالمي وتأثير القيـود التجارية على سلاسـل التوريد، كما أن انخفاض الواردات قد يشير إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي المحلي في الصـين، حيـث أن الـواردات غالباً مـا تكون مؤشـراً علـى قـوة الطلـب الداخلـي والإنتاج الصناعي، وهذه البيانات تؤكد على أن الحرب التجارية ليسـت مجرد نزاع على الرسوم، بل لها تداعيـات أعمق علـى الاقتصاد الكلـي للبلدان المتأثرة.

وبعد فـترة وجيزة من الهدنـة التجاريـة، تبادل الطرفان الاتهامـات بانتهاك الاتفاق المبرم، وهذا التبادل للاتهامات يؤدي إلى هشاشة الاتفاقيات المؤقتة وعدم وجـود ثقة كاملة بين الطرفين. كما أن عـدم الالتزام بالاتفاقيات، حـتى المؤقتة منها، يعيق التقدم نحو حل دائم للحرب التجارية ويزيد من حالة عدم اليقين في الأسـواق، وهذا السلوك يعكـس أيضاً أن النزاع التجـاري يتجاوز القضايا الاقتصاديـة البحتـة ليشـمل أبعاداً سياسـية واسـتراتيجية أعمق، مما يجعل التوصل إلى حلول مستدامة أمراً صعباً.

ورغم ذلك، اسـتمرت المفاوضـات التجارية مع دول متعـددة، وأبدى الرئيس ترامب اسـتعداده لتمديد مهلة المحادثات الـتي تنتهي في 08 يوليو لاستكمال المحادثات مع نحو 15 دولة، بما في ذلك كوريا الجنوبية واليابـان والاتحاد الأوروبي، وهذا يـدل على اسـتمرار الضغط الأمريكـي لتحقيق صفقـات تجارية مواتية، والتي يـرى فيها ترامب وسـيلة لتقليل العجز التجـاري وتعزيز الصناعة المحلية. إن اسـتمرار المفاوضات مـع هذا العدد الكبـير من الدول يشـير إلى أن الحـرب التجارية ليست مقتصرة على الصين فحسب، بل هي جزء من اسـتراتيجية أمريكية أوسـع لإعادة تشكيل العلاقات التجارية العالمية.

تظهـر أحـداث شـهر مايـو 2025 أن الحـرب التجارية، رغم بعـض محاولات التهدئة، لا تزال قائمـة وتتسـم بالتعقيـد، وحـتى الآن لا تـزال القضايـا الجوهريـة المتعلقـة بالهيمنـة التكنولوجية، والقيود القانونية، وتنافس النفوذ الصناعـي قائمة، ممـا يعيق التوصـل إلى حلول مسـتدامة. وتجدر الإشـارة هنا إلى أن التباطؤ في نمـو الصـادرات الصينيـة، وتبـادل الاتهامات بانتهاك الاتفاقيات، يشير إلى أن الهدنات المؤقتة قد لا تكون كافية لتحقيق الاسـتقرار الاقتصادي المنشود.

مـن المرجح أن تسـتمر هذه الحـرب التجارية في التأثير على الاقتصاد العالمي، مع اسـتمرار حالة عدم اليقـين التي تؤثـر على قرارات الاسـتثمار والتجـارة، وقد تتطلـب المرحلـة القادمة تدخلاً مباشـراً من قادة الـدول المعنيـة، بالإضافة إلى آليـات تفاوض أكـثر فعالية، لتجنـب المزيد من التصعيـد والتوصـل إلى حلـول شـاملة تضمن استقرار ونمو الاقتصاد العالمي.

مستجدات سوق الطاقة العالمي

تصاعد التوتر بين إيران وأمريكا والكيان الإسرائيلي يعيد رسم خريطة سوق النفط العالمي

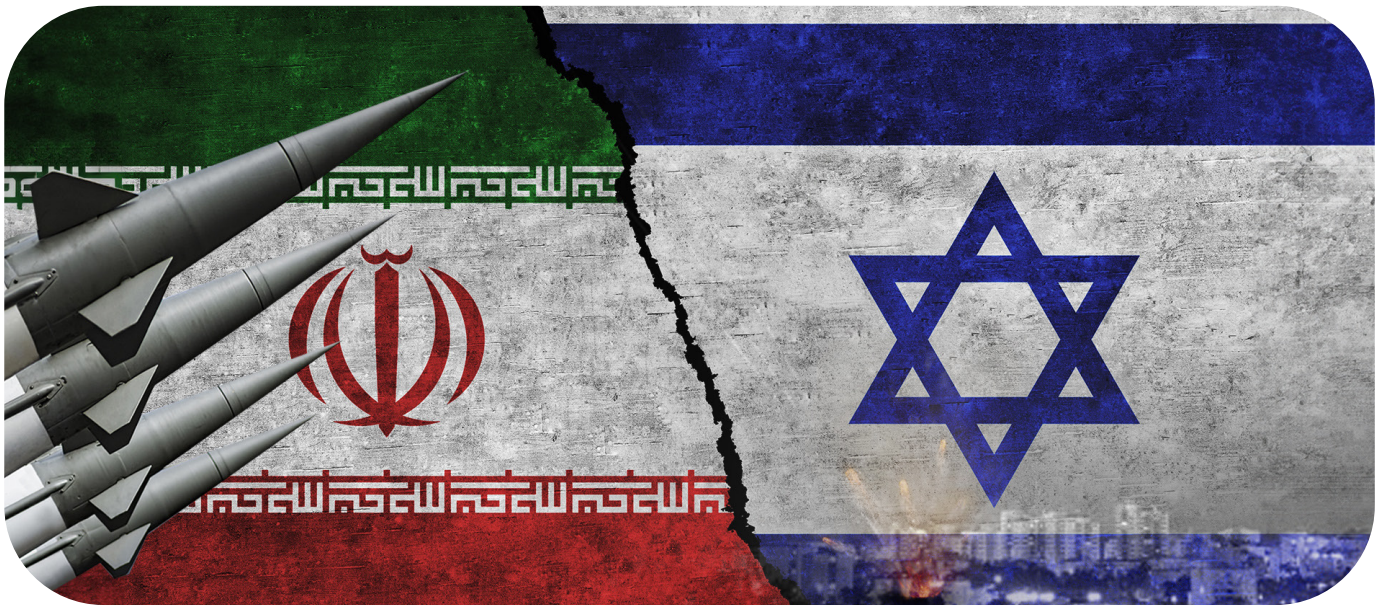

شهد سوق النفط العالمي خلال شهر مايو سلسلة من التطورات الجيوسياسية والاقتصادية التي أسهمت في إعادة تشكيل توقعات العرض والطلب في الأسواق، كان أبرزها تصاعد التوتر بين إسرائيل وإيران، إلى جانب قرارات استراتيجية من تحالف «أوبك+» بشأن الإنتاج، وسط تباطؤ نسبي في الطلب العالمي.

اندلع التوتر مجدداً في منطقة الخليج عقب التلويح بضربة جوية من قبل إسرائيل ضد المنشآت النووية الإيرانية، وهو ما أشعل المخاوف من اندلاع مواجهة عسكرية أوسع نطاقاً قد تهدد أمن الإمدادات النفطية في الخليج العربي، الذي يُعد الشريان الحيوي لإمدادات النفط العالمية، وقد أدى هذا التطور إلى ارتفاع فوري في أسعار النفط، حيث تجاوز خام برنت حاجز 70 دولاراً في بعض الفترات من الشهر، وسط مخاوف من تعطّل محتمل لمضيق هرمز الذي يمرّ عبره نحو 20% من الإمدادات العالمية.

من جهتها، أعلنت مجموعة أوبك+ التزامها بخططها لرفع تدريجي في الإنتاج بداية من مايو وحتى يوليو، بمعدل يزيد عن 400 ألف برميل يومياً شهرياً، سعياً لتحقيق توازن مدروس بين دعم استقرار السوق وتجنّب إغراقه بالإمدادات، ورغم ذلك، أشار تقرير لوكالة رويترز إلى أن بعض الدول كالعراق والإمارات واصلت تقليص إنتاجها الطوعي للحفاظ على استقرار الأسعار في ظل التقلبات الجيوسياسية.

وذكرت الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها الصادر منتصف مايو أن المعروض النفطي العالمي سيشهد زيادة أكبر من المتوقع خلال عام 2025، حيث من المتوقع أن يصل إلى 103.5 مليون برميل يومياً، أي أعلى بـ1.6 مليون برميل مقارنة بعام 2024، وهذه الزيادة تعود جزئياً إلى توسع الإنتاج في دول من خارج أوبك، إضافة إلى رفع الحصص التدريجي من دول أوبك+، ما قد يخلق توازناً هشاً في ظل التهديدات الأمنية المتزايدة في الشرق الأوسط.

في المقابل، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يتباطأ نمو الطلب العالمي على النفط إلى أقل من 700 ألف برميل يومياً في النصف الثاني من 2025، مقارنةً بـ990 ألفاً في الربع الأول، نتيجة تباطؤ الاقتصاد الصيني وزيادة التحول نحو المركبات الكهربائية في أوروبا وأمريكا.

المخاوف من تصعيد أكبر بين إيران وإسرائيل ألقت بظلالها على حسابات الدول الكبرى، حيث تتجه بعض الدول المستوردة الكبرى—مثل الصين والهند—إلى مراجعة استراتيجياتها المتعلقة بالأمن الطاقي وتعزيز احتياطاتها الاستراتيجية، في حين بدأت الولايات المتحدة بإعادة تقييم حجم صادراتها من النفط الخام والغاز المسال، وفقاً لتقارير نشرتها وكالة إس أند بي جلوبال.

خلاصة: سوق النفط في مرحلة «مراقبة وقلق»

يدخل سوق النفط العالمي النصف الثاني من 2025 وسط حالة من «الترقب الحذر»، حيث تلعب العوامل الجيوسياسية دوراً متزايداً في توجيه حركة السوق، مقابل تراجع جزئي لأثر العوامل الاقتصادية على المدى القصير، فيما تبقى الأنظار مركزة على تطورات الملف الإيراني-الإسرائيلي، الذي قد يُشكّل العامل الأكثر حسماً في تحديد مسار الأسعار والإمدادات خلال الأشهر المقبلة.

(سـوق النفـط العالميـة)

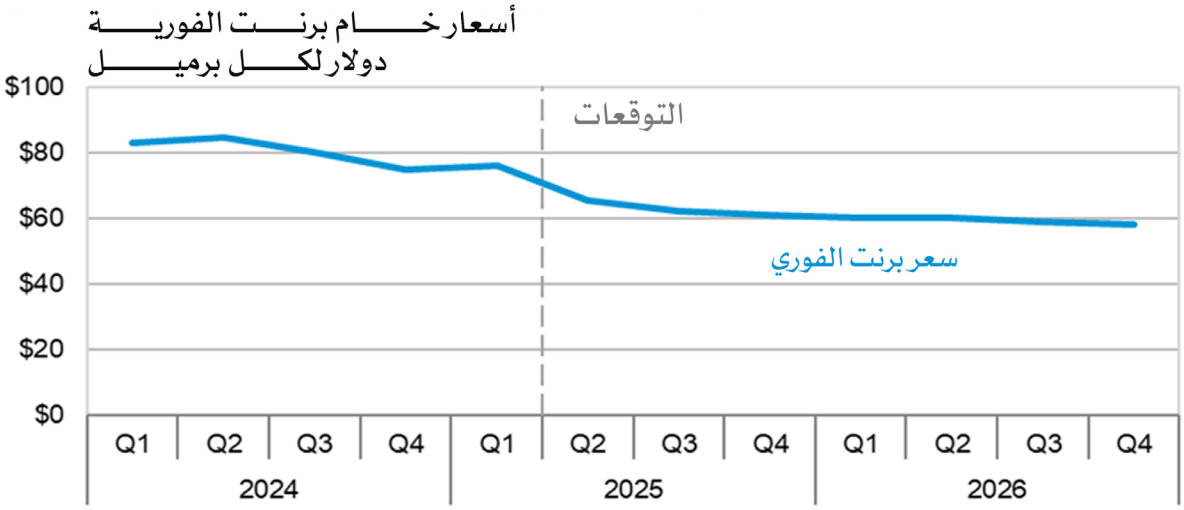

- تغيرات وتوقعات أسعار نفط خام برنت الفورية (يناير 2024 – ديسمبر 2026)
- المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

متوسط الأسـعار الفورية لخام برنت في مايو 2025= 64$ للبرميل (انخفاض 4$ عن متوسط سعر البرميل في أبريل 2025)

التحليلات: انخفضت أسـعار النفط الخام للشـهر الرابع على التوالي في مايو، نتيجة تخفيف تحالف أوبك+ لتخفيضاته الطوعية، وزيادة إنتاج بعض الدول مثل البرازيل وكازاخسـتان، ما دفع المعروض العالمي لتجاوز الاسـتهلاك، ورفع حجم المخزون النفطي بمعدل 0.8 مليون برميل يومياً خلال العام، ورغم اسـتمرار نمو الطلب من دول كالهند والصين، إلا أن ضعف الاستهلاك في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكثرة الإمدادات من خارج أوبك+، حافظت على الضغوط الهبوطية.

التوقعات: تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ متوسط السعر السنوي لخام برنت 66 دولاراً في 2025 و59 دولاراً في 2026، وسـط حالة من الغموض الناتجة عن التوترات الجيوسياسـية، والمخاطر المحتملة على سلاسل الإمداد من مناطق مثل إيران وكندا وليبيا وروسيا.